المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

هيئة التحرير

مارجت كراكر، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، النمسا
كارين هوغان، المراقب العام، كندا
نجيب قطاري، نائب الرئيس، دائرة المحاسبات، تونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأميركية
د. الفيس امورسو، المراقب العام، فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي
جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة)

نائب الرئيس
مايكل هيكس (الولايات المتحدة)

رئيس التحرير
هيذر سانتوس (الولايات المتحدة)

ابرز المساهمين
لوريل فولودير (الولايات المتحدة)
ميشيل ويذيرز(الولايات المتحدة)

الإدارة والعمليات
بيتر نوبس (الولايات المتحدة)
مايكل هسكي (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون
سكرتارية منظمة الافروساي
سكرتارية منظمة العربوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة الاوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الأمانة العامة للانتوساي
مكتب المراقب العام الكندي
مكتب المراقب العام التونسي
مكتب المراقب العام الفنزويلي
مكتب مسائلة الحكومة الأميركي

المجلـــــة الدوليـــــة
ـــــــ للتدقيق الحكومي ـــــــــــ

صيف ٢٠٢٠
المجلد ٤٧، العدد ٣

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية. وهي مجلة متخصصة تهدف إلى تطوير مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. جميع الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة أو سياستها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
٤٤١ G Street N.W. Room ٧٨١٤
Washington, D.C. ٢٠٥٤٨
USA

E-mail: intosiajournal@gao.gov

Online:http://intosaijournal.org/oursubmissions/journal-submission/

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية من الرقابة. للاطلاع على تعليمات النشر يرجى زيارة الموقع أدناه: http://www.intosaijournal.org/aboutus.html

توزع النسخة الالكترونية من المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول عليها من موقع الانتوساي التالي على شبكة الانترنت:
intosaijournal@gao.gov وعلى موقع المجلة www.intosai.org

في هذا العدد

٤ المقال الافتتاحي

٦ اخبار موجزة

١٧ تحقيقات صحفية
نحو عمل رقابي اكفأ: رؤى من داخل الانتوساي
الشك المهني: انموذج لرقابة القطاع العام

٢٣ من داخل الانتوساي

٣٩ اضاءة على بناء القدرات

٤٢ اضاءة على العلم والتكنولوجيا

مواجهة تداعيات كوفيد-١٩ على الصعيدين المحلي والإقليمي

بقلم: جين ل . دودارو ، المراقب العام الأمريكي و رئيس مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

فرضت جائحة كوفيد-١٩ تحديات كبيرة على الصحة العامة والاقتصاد العالمي وحكوماتنا وأجهزة الرقابة العليا والمواطنين الذين نعمل على خدمتهم.

يشرف مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي على الاستجابة الاتحادية لجائحة كوفيد-١٩، باعتباره جهة مستقلة ومحايدة وموضوعية. ويمتلك مكتب المساءلة الحكومية تاريخا حافلا بدراسة المشاكل المتعلقة بالوباء وتداعياته المرتبطة به. يتطلب ،قانون الاستجابة لفيروس كورونا والبالغ قيمته ٢.٦ تريليون دولار، والمعروف بقانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي لفيروس كورونا(قانون CARES)، من مكتب المساءلة الحكومية الإشراف المتواصل والإبلاغ عن جاهزية الدول للاستجابة للجائحة والتعافي منها.

ويدرس مكتب المساءلة الحكومية تأثير كوفيد-١٩ على الصحة العامة والامن الداخلي والاقتصاد ويبحث في مجالات مثل اختبار الفيروس و ادارة المخزون الوطني من المعدات وتوزيعها و توافر معدات الحماية

الشخصية و مكافحة العدوى في دور التمريض وقضايا قانون الانتاج الدفاعي وجهود اعانات القروض للطلاب و استحقاقات البطالة و برنامج حماية الرواتب و واستخدام الاموال من جهات مختلفة.

بدوري كرئيس لمكتب المسائلة الحكومية، لقد تأكدت من تحول العمل في المكتب بسلاسة ليكون عن بعد بنسبة ١٠٠% تقريبا لمواصلة خدمة الكونغرس الأمريكي والشعب الأمريكي مع الحفاظ على قيمنا الأساسية المتمثلة في المساءلة و النزاهة والموثوقية.

في الوقت الذي تسمح لنا سياسات العمل عن بعد والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمكتب المساءلة الحكومية بإكمال مهمتنا والالتزام بتوصيات الصحة العامة الحالية التي تهدف إلى إبطاء انتشار الفيروس، من خلال التفاعلات مع النظراء الدوليين، فأني أتفهم أن بعض الأجهزة الرقابية لا تملك الموارد أو البنية التحتية للتحول والعمل بالمثل في هذه البيئة.

في ضوء هذه الظروف، اطلقت المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا(الإنتوساي)، و برعاية لجنة السياسة والمالية والإدارة (PFAC)، مبادرة غير رسمية قصيرة المدى (مبادرة) يقودها مكتب المساءلة الحكومية بالتعاون مع رئيس لجنة السياسة والمالية والإدارة، الدكتور حسام العنقري، رئيس ديوان المحاسبة العام في المملكة العربية السعودية. تهدف المبادرة الى :

- المساعدة في الحفاظ على الاستمرارية التشغيلية عبر الإنتوساي والأجهزة الرقابية العليا الفردية؛ و
- تبادل المعلومات المتعلقة بالتدقيق وأدوات التدريب.

تضع المبادرة ايضا وثيقة الدروس المستخلصة للشركاء الخارجيين، مثل الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، التي تعتمد على الخبرات الجماعية وتركز بشكل خاص على كبح انتشار المرض.

يمتلك مكتب المساءلة الحكومية معرفة وخبرة واسعة من استجاباته السابقة لحالات الطوارئ الوطنية والعالمية التي أفادت إجراءاته الحالية وقدرته على معالجة هذا الوباء العالمي، مما يؤكد بشكل أكبر على أهمية وقيمة وثيقة الدروس المستخلصة للأجهزة الرقابية العليا.

ستكون الأجهزة الرقابية العليا ذات أهمية وقيمة أكبر الآن وفي المستقبل، لا سيما في تدقيق الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-١٩. تلعب المبادرة دورا مهما في مساعدة الاجهزة الرقابية العليا حول العالم لمواصلة خدمتها للمواطنين والحكومات مع تبادل افضل الممارسات والتعلم منها.

أطلقت المبادرة بالفعل موقعًا إلكترونيًا مخصصًا – intosaicovid١٩.org – يوفر موارد ذات صلة وفي الوقت المناسب لتضمين المعايير الدولية الحالية لاجهزة الرقابة العليا بشأن عمليات التدقيق المتعلقة بالكوارث والروابط القيمة لادوات المعلومات والتدريب المتعلقة بالوباء.

إلى جانب المساهمات القيّمة من الأجهزة الرقابية العليا وشركاء الإنتوساي، تستفيد المبادرة من الأدوار القيادية لمكتب المساءلة الحكومي داخل الإنتوساي كرئيس مجلة الإنتوساي و رئيس مجموعة العمل حول التحديث المالي والإصلاح التنظيمي (FMRR)، ونائب رئيس تعاون مانحي الإنتوساي ونائب رئيس مجموعات العمل المعنية بالبيانات الضخمة وتأثير العلم والتكنولوجيا على التدقيق.

إنني اعرب عن قلقي بشكل خاص بشأن الآثار الوبائية على الأسواق المالية والاقتصادات العالمية وعقدت اجتماعًا افتراضيًا لمجموعة العمل حول التحديث المالي والإصلاح التنظيمي في ايار للتركيز بشكل خاص على هذه القضايا. علاوة على ذلك، تبقى مجلة الإنتوساي ملتزمة بضمان استمرار تواصل أعضاء الإنتوساي ومجتمع المساءلة الأوسع خلال هذه الظروف الصعبة.

ستتحول المبادرة قريبًا إلى جهود طويلة الامد لفريق الخبراء المعني بالدور الاستراتيجي للأجهزة الرقابية العليا في مواجهة التحديات التي تسببها جائحة كوفيد١٩، والذي اسسته غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي كرئيس للجنة الإشراف على القضايا الناشئة التابعة للإنتوساي (SCI) . بصفته نائب رئيس لجنة الإشراف على القضايا الناشئة، يهدف مكتب المساءلة الحكومية إلى استمرار المشاركة والمدخلات.

أدرك أن جميع الأجهزة الرقابية العليا كان عليها التكيف مع الاحتياجات والأولويات العالمية والوطنية المتطورة. على الرغم من حزني الشديد لتأثير الوباء، إلا أنني متفائل بأننا سنجد طرقًا لتعظيم قيمتنا لحكوماتنا ومواطنينا بينما نسعى لتحقيق مصلحتنا المشتركة في تعزيز مساءلة الحكومة.

أخبار من الأجهزة الرقابية العليا حول العالم

خبر من سويسرا

نشاطات التدقيق خلال الازمة الصحية لكوفيد-١٩

في نهاية اذار ٢٠٢٠، نظرا لتفشي فيروس كورونا في سويسرا، علق مكتب التدقيق السويسري الاتحادي جزءا كبيرا من عمليات التدقيق مع الحفاظ على عمليات الفحص ذات الاولوية القصوى.

تهدف إعادة التوجيه هذه إلى استخدام الفرق اللامركزية لمراقبة إجراءات المجلس الاتحادي استجابةً للوباء، لا سيما تلك التي تدعم الأعمال التجارية، والتعويض عن فقدان الدخل، والتأمين ضد البطالة، فضلاً عن المجتمعات الثقافية والرياضية.

مرونة نهج التدقيق

عدّل مكتب التدقيق السويسري الاتحادي نهج التدقيق الخاص به – وفقًا لصلاحيته مع دمج منظور نقدي حول الأسس القانونية المرتبطة بالأزمة – لتحسين الإشراف على الاستجابة الوطنية والتنسيق.

لقد عززت إعادة التوجيه بالفعل من جودة عمل الإدارة الفيدرالية وطمأنت البرلمان بأن الأموال المخصصة (أكثر من ٧٢ مليار فرنك سويسري بحلول نهاية ايار) تحقق الأهداف المرجوة.

يتيح النهج الجديد إجراء فحوصات فورية سريعة قبل النفقات، وأطلق مكتب التدقيق السويسري الاتحادي جهدًا خاصًا لتحليل البيانات للكشف عن عمليات الاحتيال المحتملة وإبلاغ السلطات المختصة بها. توفر هذه الإجراءات أمانًا إضافيًا وتساعد في الحد من التصحيحات اللاحقة.

النتائج الاولية

نشر مكتب التدقيق السويسري الاتحادي تقريرًا مؤقتًا حول جهود الاستجابة الوطنية للوباء في اذار. يُظهر التقرير أيضا ، الذي يشير إلى أن التدابير المتعلقة بكوفيد-١٩ تستلزم استخدامًا مكثفًا للعقود والنماذج والاتفاقيات، زيادة في الإجراءات الجديدة وأحجام غير مسبوقة من العمليات التي تتطلب استجابات سريعة.

لاحظ مكتب التدقيق السويسري الاتحادي اختلافات بحسب المقاطعات في كيفية تنفيذ جهود الاستجابة. وما زالت التحقيقات في تصاعد دون معالجة كاملة – مما يؤدي إلى تكثيف احتمالية ارتكاب الأخطاء وعدم المساواة في المعاملة، والتي بدورها تزيد من النداءات اللاحقة واحتمال تصحيحات كثرة الموارد.

لتعزيز كفاءة وفعالية الاستجابة الاتحادية للوباء، يمارس مكتب التدقيق السويسري الاتحادي، عند الإمكان، نفوذه ويوفر مدخلات فورية، والتي تم تلقيها بشكل إيجابي من المكاتب الاتحادية. يبقى توفير الوضوح أمرًا بالغ الأهمية، سيستمر مكتب التدقيق السويسري الاتحادي بالتواصل مع السلطات المختصة، مع ملاحظة الأخطاء التي تم العثور عليها وتقديم التوصيات لمعالجتها.

وناقش التقرير الثاني الذي نشر في حزيران القدرة على تحقيق اجراءات اتحادية سريعة وغير بيروقراطية مع الحد الأدنى من الأخطاء والتجاوزات.

خبر من كندا

تعيين كارين هوغان مراقبا عاما لكندا

عينت كارين هوغان مدققا عاما لكندا في حزيران /يونيو ٢٠٢٠ .

ولدى كارين خبرة مهنية تربو على ٢٥ سنة في مجال التدقيق والمحاسبة وتحمل شهادة البكالوريوس وشهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة كونكورادیا في مونتريال .

وبفضل اتقانها للغتين فهي عضو في المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين و المحاسبين المهنيين القانونيين في اونتاريو.

بدأت السيدة هوغان حياتها المهنية في القطاع الخاص، حيث عملت أولاً كمدقق حسابات في شركة محاسبة مقرها مونتريال ثم مديرة في شركة خاصة أخرى في ثاندر بي وأوتاوا.

.

انضمت إلى مكتب المدقق العام (OAG) في كندا في عام ٢٠٠٦ وشغلت منصب معاون المدقق العام منذ كانون الثاني ٢٠١٩.

لقد ساعدت في تحقيق التغيير التنظيمي والتوجه الاستراتيجي خلال فترة عملها في مكتب المدقق العام. وقد شمل عملها:

• قيادة عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة الكندية.

• المساهمة في تقديم تقرير جديد مصمم لمساعدة البرلمانيين والكنديين على فهم الأمور المالية المعقدة وأهمية عمليات التدقيق المالي لكندا.

• المساعدة في تطوير وتقديم إستراتيجية إدارة المواهب الجديدة لمكتب المدقق العام.

تدعم السيدة هوغان وضع المعايير في كندا كعضو في مجموعة مناقشة محاسبة القطاع العام.

وتجدها ،خارج اوقات العمل، بالإضافة إلى قضاء الوقت مع زوجها وطفلها، تشارك بنشاط في مجتمعها، وتعمل في مجلس إدارة منظمة غير ربحية، وتدعم مسابقات السباحة كونها حكم سباحة معتمد.

ان المدقق العام في كندا هو موظف بالبرلمان يتم تعيينه لمدة ١٠ سنوات غير قابلة للتجديد بناءً على قرار من مجلس العموم ومجلس الشيوخ.

تشمل مسؤوليات المدقق العام تدقيق عمليات الحكومات الفيدرالية والإقليمية وتزويد البرلمان والمجالس التشريعية بالمعلومات المستقلة والتاكيدات والمشورة بشأن إدارة الأموال العامة.

لمعرفة المزيد حول السيدة هوغان، ومكتب المدقق العام وعملها، قم بزيارة موقع مكتب المدقق العام OAG

خبر من فرنسا

Pierre Moscovici, First President, Cour des comptes.
Photo by BLombard, Cour des comptes

تعيين بيير موسكوفيتشي الرئيس الأول لمحكمة الحسابات الفرنسية

عين رئيس الجمهورية في ٣ حزيران ٢٠٢٠ بيير موسكوفيتشي بمنصب الرئيس الأول لمحكمة الحسابات الفرنسية وهي جهاز الرقابة الاعلى الفرنسي خلفا لديديه ميغو، الذي يشغل حاليا منصب رئيس الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة .

السيد موسكوفيتشي حاصل على شهادة عليا في الاقتصاد الكلي المتقدم والفلسفة وتخرج من معهد الدراسات السياسية في باريس. انضم إلى محكمة التدقيق كمدير تدقيق مبتدئ عند تخرجه من كلية الادارة في ١٩٨٤.

تم تعيين السيد موسكوفيتشي مشاور فني لوزير التربية والشباب والرياضة في عام ١٩٨٨ وأصبح رئيسا لقسم تحديث الخدمة العامة والموارد المالية في اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي في عام ١٩٩٠.

وانتخب عضوا في البرلمان الأوروبي عام ١٩٩٤ وعضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية عن دائرة دوبس في عام ١٩٩٧. في ذلك الوقت، تم تعيينه وزيرًا مسؤولاً عن الشؤون الأوروبية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢، عاد السيد موسكوفيتشي إلى محكمة التدقيق وانتخب مرة أخرى عضوا في البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٤ ، وشغل في النهاية منصب نائب الرئيس.أعيد انتخابه مرتين في الجمعية الوطنية الفرنسية لإدارة دوبس في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ ، وترأس المنطقة الحضرية لمونبيليار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ ، عندما تم تعيينه وزيراً للاقتصاد والمالية حتى عام ٢٠١٤.شغل منصب المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية من نوفمبر ٢٠١٤ إلى نوفمبر ٢٠١٩ قبل العودة إلى محكمة التدقيق وهو أستاذ منتسب في جامعة باريس للعلوم وأستاذ زائر في جامعة كولومبيا في نيويورك وكلية أوروبا في بروجز.

السيد موسكوفيتشي هو حاصل على وسام جوقة الشرف.

خبر من ليتوانيا

ليتوانيا ترحب بمدقق عام جديد

يرى ميندوجاس ماسيجاوسكاس، المدقق العام الجديد لجمهورية ليتوانيا، في منظوره لمكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا (NAOL) ان (عمليات التدقيق الرقمية الاكثر كفاءة واختصارا لوقت التدقيق والحلول التكنولوجية المتقدمة وتقنيات المعلومات والبيانات المفتوحة ومبادرات الذكاء الاصطناعي) ستساعد على زيادة كفاءة التدقيق وتحقيق جودة تدقيق أعلى، وفي معرض كلامه عن نيته مواصلة عمل سلفه، أروناس دولكيس، من أجل ضمان أقصى قدر من الانتشار لأنشطة مكتب التدقيق الليتواني قال (ينبغي للسفينة التي تبحر بخط مستقيم وبوتيرة سريعة ان لا تنحرف عن مسارها) كما سلط الضوء على أهمية تقديم أمثلة على أفضل الممارسات للجمهور بدلاً من التركيز فقط على القضايا الموجودة في الجهات الخاضعة للتدقيق.

ونظرا لامتلاك السيد ميندوجاس خبرة تزيد عن ١٨ عاما بفضل ما شغله من مناصب مختلفة داخل الجهاز الرقابي الليتواني، بما في ذلك منصب نائب المدقق العام من ٢٠١٨-٢٠٢٠،إفقد رفد الجهاز الرقابي بكم كبير من خبراته الخاصة بالتدقيق العام والقيادة . وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة وكان عضوا في لجنة التدقيق التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي منذ تموز / يوليو ٢٠١٦.

ويترأس المدقق العام، المعين لولاية امدها خمس سنوات من قبل برلمان جمهورية ليتوانيا (بناء على توصية رئيس الجمهورية)، ثلاث مؤسسات مستقلة منفصلة تعمل تحت مظلة مكتب التدقيق الوطني هي : مؤسسة تدقيق عليا تقليدية ، مؤسسة تدقيق الاستثمار في الاتحاد الأوروبي ومؤسسة مالية مستقلة.

خبر من فيتنام

الجهاز الرقابي يواصل تعزيزه للتنمية بعد التغييرات الدستورية

بقلم د.دانغ فان هاي، نائب المدير العام، إدارة الشؤون القانونية، الجهاز الرقابي في فيتنام

أصبح الجهاز الرقابي في فيتنام، الذي تأسس في عام ١٩٩٤، مؤسسة مستقلة في كانون الثاني /يناير ٢٠١٤ من خلال تعديل دستوري جديد، عزز الوضع القانوني للجهاز الرقابي واستقلاليته وعملياته.

في حزيران/يونيو ٢٠١٥، اقرت الجمعية الوطنية قانون رقابة الدولة الجديد الذي تضمن تعديلات وملاحق تتناول العديد من جوانب التدقيق العام، بما في ذلك الصلاحية القانونية للتقرير الرقابي والوصول إلى قاعدة البيانات الوطنية للجهات الخاضعة للرقابة والوكالات ذات الصلة بالتدقيق والمنظمات والأفراد والحق في فرض عقوبات إدارية وشروط للجهات الخاضعة للتدقيق افرادا ومنظمات لتقديم شكاوى ضد تقييمات وآراء الجهاز الرقابي .

منذ تحول الجهاز الرقابي إلى مؤسسة مستقلة، نفذ المدقق العام العديد من المبادرات لتحسين معايير وعمليات وسجلات التدقيق، مثل نظام معايير التدقيق الحكومي – وهو نظام شامل يطبق على جميع أنواع التدقيق وقد تم اعداده وفقًا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبةوالقوانين والممارسات الفيتنامية. اكتسب مكتب تدقيق الحسابات المصداقية تدريجياً مع الحكومة والمواطنين؛ وعمل على تحسين جودة وكفاءة التدقيق وأجرى عمليات تدقيق موسعةوعمل على زيادة نطاق التدقيق وتنويع أشكال وطرق التدقيق.

بشكل عام، أدت جودة وكفاءة التدقيق إلى تغييرات إيجابية وشاملة وساهمت في تعزيز الانضباط المالي والاستخدام الفاعل للموارد وتعزيز مبادرات مكافحة الفساد. وأدى الأداء الرقابي إلى زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة وانخفاض النفقات، كما أثر تأثيراً إيجابياً على قرارات الجمعية الوطنية والحكومة لتحسين الآليات والسياسات والقوانين الاقتصادية والمالية. وفي الوقت الذي شهد فيه الجهاز الرقابي العديد من النتائج الإيجابية، فقد أظهرت بعض ممارسات التدقيق علامات ضعف، والتي يمكن أن تعزى إلى التغيير الأخير في القوانين، والهيكل التنظيمي غير الفعال وآليات التنسيق سيئة التنفيذ بين وكالات التحقيق والتفتيش والتقييم والتدقيق والإشراف.

لمعالجة هذه المشاكل، يوصي مكتب تدقيق الحسابات بما يلي:

- **تعزيز القاعدة القانونية للجهاز الرقابي** خلال إجراء عمليات التدقيق الضريبي بما يتماشى مع الدستور وممارسات منظمة الانتوساي وإجراء عمليات تدقيق على جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن نفقات الموازنة العامة للدولةوالشركات الحكومية التي تستكشف وتستخدم الأراضي والموارد الطبيعية، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستكمال اللوائح الخاصة بالعقوبات على انتهاكات قانون رقابة الدولة.

- **تعزيز الهيكل التنظيمي لمكتب تدقيق الحسابات** من خلال تطوير إدارة مركزية أكثر فاعلية للتغلب على تداخل الوظائف وتسهيل الوحدات المتخصصة المركزية والإقليمية وإنشاء مكاتب إقليمية إضافية واعداد كم من الموارد البشرية المتمثلة بمدققين اكفاء وممتثلين لاخلاقيات المهنة .

- **تحسين المؤهلات المهنية والقدرات والأخلاقيات** من خلال تحسين التوظيف والتدريب والجهود التعليمية.

- **تحديث أساليب التدقيق وتحسين كفاءات ممارسة التدقيق من خلال:**

- تعزيز عمليات التفتيش المسبق لتحسين إدارة أصول الموازنة العامة واستخدامها.

- اعتماد منهجية تخطيط التدقيق على أساس تقييم المخاطر وتحديد القضايا الرئيسية.

- إنشاء قاعدة معلومات حول مواضيع التدقيق.

- تحديد نطاق التدقيق وفقًا للإمكانيات.

- التأكيد على عمليات التدقيق في الموضوعات ذات الاهتمام العام.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في اعمال التدقيق ونشاطات التدقيق.

- تحسين جودة التدقيق مع التأكيد على الرقابة الشاملة على التدقيق وتعزيز مسؤوليات المدقق.

- زيادة قيمة التقرير الرقابي .

خبر من الجزائر

محكمة التدقيق الجزائرية تنظم دورة تدريبية مع محكمة التدقيق الهولندية في اطار برنامج شراكة التعاوني

في إطار برنامج التعاون (شراكة) مع ديوان المحاسبة الهولندي (NCA)، نظم ديوان المحاسبة الجزائري (COA) دورتين تدريبيتين في يناير، ضمتا قضاة ومدققي حسابات وخبراء من NCA. وفي نهاية الجلسات التدريبية، قدم المشاركون توصيات بشأن تعزيز جهود تدقيق الأداء وآفاق التعاون المستقبلية لرئيس المحكمة.

ركزت جلسة "تدقيق الأداء" على دراسة الأدوات اللازمة لإتقان آليات رقابة الأداء، ودعم موضوع التدقيق المنتخب (استرداد النفايات المنزلية)، ووضع خطة تدقيق، وسلطت الدورة التدريبية الثانية حول (تدقيق أهداف التنمية المستدامة) الضوء على الهدف الثالث الا وهو (ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الاوقات). قدمت هذه الجلسة، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتقييم ديوان المحاسبة الجزائري COA للبرنامج الوطني لفترة ماقبل الولادة والنفاس في الجزائر، نظرة ثاقبة حول النقاط المهمة في تصميم السياسات الصحية وتنفيذها ومراقبتها، فضلاً عن تطوير استراتيجية وطرق لجمع المعلومات وتحليلها.

ديوان المحاسبة الجزائري يشارك في اجتماع الأرابوساي

شارك وفد من ديوان المحاسبة الجزائري برئاسة رئيس ديوان المحاسبة الجزائري COA السيد عبد القادر بن معروف في الاجتماع الستين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية لاجهزة الرقابة المالية العليا (ARABOSAI) عبر الفيديو كونفرنس في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠. وعقد الاجتماع كجزء من الجهود المبذولة لضمان عضوية المنظمة العربية للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI). استمرارية الدعم الفني خلال جائحة كورونا.

ديوان المحاسبة الجزائري COA يعتمد اجراءات للتكيف مع وباء كورونا

حلول فنية ولوجستية للعمل عن بعد

واصلت لجنة برنامج وتقارير ديوان المحاسبة الجزائري COA اجتماعات تدقيق التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ بهدف اعتماد التقرير في الوقت المناسب والتقيد بالتدابير اللازمة لحماية الموظفين. تم تفويض خبراء التدقيق للعمل عن بُعد من المنزل باستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات (IT) للتواصل وتبادل المستندات. كما قدم الجهاز الدعم في مجال النقل لموظفي الديوان لغرض استمرار الخدمة، مثل موظفي الارشيف والسكرتارية وتكنولوجيا المعلومات.

تدابير لوقاية وحماية الموظفين

اعتمد الديوان إجراءات وقائية فردية وجماعية على النحو الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية. وحث على التباعد الاجتماعي؛ غسل اليدين بانتظام واستخدام معقم يدين كحولي بعد لمس الأشياء وتنظيف اماكن العمل تنظيفا شاملا والحد من السفر واستخدام الوسائل الإلكترونية للتواصل.

وبادرت الإقسام الإدارية الى تنظيف وتعقيم أماكن العمل والمكاتب بانتظام واتخذ الديوان الجزائري وفقًا للإجراءات الحكومية الخاصة بمنع انتشار المرض قرارا بمنح ٥٠٪ من الموظفين إجازة استثنائية مدفوعة الأجر اعتبارًا من ٢٢ مارس ٢٠٢٠، وعلقت جميع الزيارات فاحيل أصحاب المصلحة إلى الروابط الالكترونية لديوان المحاسبة الجزائري COA على الانترنت مثل تطبيق الويب الخاص باستشارات الكتالوج الافتراضي والذي يتضمن خدمة الرسائل الإلكترونية.

الأنشطة الإرشادية للمكاتب

صاغت لجنة التدقيق توصيات قد تجدها اجهزة الرقابة العليا الأخرى (SAIs) مفيدة في تحسين أنشطة التدقيق في أوقات الأزمات:

- تمثل جائحة كورونا كوفيد-١٩ فرصة لمراجعة أساليب العمل وتطوير حلول رقمية لعمليات أكثر كفاءة وأنشطة التدقيق والمواد الوثائقية
- بالنظر إلى عمق الأزمة الصحية الحالية، قد تجد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ضمن صلاحيات محددة، أنه من المفيد إعطاء الأولوية لتدقيق البرنامج العام المتعلق بالجائحة مع التركيز على تمويل البرنامج وفعاليته والقدرة على المساهمة في جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

خبر من لاتفيا

الجهاز الرقابي العالي في لاتفيا يقيم التقدم المتحقق في الحد من الفقر المحلي

ماذا دققنا ولماذا

(لنقضي على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان) هو اولى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) وفي صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

في سنة ٢٠١٠ ركز الاتحاد الأوروبي على القضاء على الفقر في (الاستراتيجية الأوروبية لسنة ٢٠٢٠) حيث تبنت كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أهدافها الوطنية الخاصة. ففي لاتيفيا ادرج هذا الالتزام في السياسة العامة الرئيسية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل للبلد. وبالمثل، يمثل الحد من الفقر موضوعًا متكررًا يقع وراء معظم الأنشطة التي تخطط الدولة لتنفيذها.

قام الجهاز الرقابي العالي في لاتفيا (SAI) مؤخرًا بتدقيق سياسة الإدماج الوطنية لتقييم مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهداف الحد من الفقر. قام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في لاتيفيا بتقييم شامل لنظام الدعم الاجتماعي – حيث قام بتحليل الإجراءات الحكومية للحد من الفقر، والتي تراوحت من تحديد الأهداف إلى تحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر إلى الدعم الفعلي المقدم.

وظائف الدولة والبلديات – مشكلات محددة

أظهرت استنتاجات التدقيق أن مبادرات الحد من الفقر لم تصل إلا جزئيًا إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم الاجتماعي. يعد العمل الموجه والمنسق ضروريًا في جميع مجالات السياسة الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك البطالة، والمزايا الاجتماعية للدولة، والمساعدة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، والضرائب، والتعليم، والصحة، والاقتصاد. ومع ذلك، لم يتم وضع سياسة عامة أو إطار عمل لتنسيق الجهود اللازمة. وجد التدقيق أن تدابير الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية المصممة لتحديد ومعالجة احتياجات أولئك الذين يحتاجون إلى دعم اجتماعي غالبًا ما تتداخل أو تتناقض.

التوصيات

أوصى الجهاز الرقابي المالي العالي في لاتفيا جميع المؤسسات العامة ذات الصلة بإدراج أهداف وطنية للحد من الفقر عند أداء المهام وتقييمها. قد يساعد التوفيق بين جميع القطاعات والمنظمات- مع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ والسياسة العامة الوطنية رفيعة المستوى- من خلال خطة عمل واحدة في تحقيق أهداف الحد من الفقر.

عند وضع سياسة مستقبلية تهدف إلى الحد من الفقر الوطني أوصى الجهاز الرقابي المالي العالي والمحلي في لاتفيا بتحليل أنظمة وآليات وتكاليف الدعم الاجتماعي الحكومية والإقليمية والمحلية ومدى نجاح التدابير التي تم تنفيذها في معالجة الفئات الأكثر عرضة للفقر والاستبعاد الاجتماعي. سيسلط هذا التحليل الضوء على أي ثغرات ويساعد في تحديد مساعدات الدعم المطلوبة.

سيكون التحدي المستقبلي للاتفيا هو اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل للتعامل مع الحد من الفقر، سواء كان ذلك هو الحفاظ على نظام المنافع الشاملة (مع العلم أن زيادة المعونة الحالية و/ أو إدخال مساعدات جديدة ستكون محدودة للغاية بسبب الافتقار إلى الموارد المالية) أو تقديم خطة مستهدفة بشكل تدريجي نظام المزايا الذي تم اختباره.

دفعت استنتاجات التدقيق الجهاز الرقابي المالي العالي والمحاسبي في لاتفيا إلى تقديم ١٢ توصية لتحسين السياسات إلى وزارة الرعاية الاجتماعية (المؤسسة المسؤولة عن تنسيق سياسة واحدة للإدماج الاجتماعي) وأربع توصيات إلى مجلس الوزراء.

أشار الجهاز الرقابي العالي في لاتفيا إلى أنه يمكن معالجة أوجه القصور المحددة من خلال تحسين التعاون بشكل كبير بين جميع المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة الإدماج الاجتماعي. ملخص التقرير متاح هنا.

خبر من مصر

ديوان المحاسبة المصري ASA يساهم في الاجتماعات والندوات الإقليمية

شارك جهاز ديوان المحاسبة المصري (ASA) في العديد من الأحداث الافتراضية، بما في ذلك الاجتماع السادس عشر للجنة بناء القدرات بالمنظمة العربية للأجهزة الرقابية المالية العليا (الأربوساي) والاجتماعات الخامسة عشرة للجنة المعايير المهنية والرقابية في الأربوساي في ١٤ مايو ٢٠٢٠؛ والاجتماع الثاني للجنة الأربوساي للتدقيق وأهداف التنمية المستدامة في ٢١ مايو ٢٠٢٠.

كما ساهمت الهيئة في ندوة عن بعد حول "تداعيات جائحة كورونا COVID-١٩: التحديات ومجالات التركيز المتوقعة في التدقيق المالي" التي نظمها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تونس، الأمانة العامة للأرابوساي، في ٤ يونيو ٢٠٢٠. قدم مندوبو الجمعية علاء الدين عبد – رحمن ومحمد جمعة عرضاً تقديمياً عن "إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في ظل جائحة كورونا.

جهاز المحاسبة المصري يراس مجلس المدققين الخرجيين للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

ترأس الجهاز المركزي للمحاسبات ASA مجلس المدققين الخارجيين للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) للسنة المالية ٢٠١٨. ولم يتم تحديد تاريخ تدقيق الحسابات. انتهى مجلس الإدارة من صياغة ميثاقه بالإضافة إلى جميع أدوات التدقيق المطلوبة، وتتخذ أمانة الكوميسا الإجراءات اللازمة للحصول على موافقة المدققين العامين لجميع الدول الأعضاء في الكوميسا.

الجهاز المركزي للمحاسبات ASA يشارك في التدقيق المؤقت للاتحاد الأفريقي

الجهاز المركزي للمحاسبات عضو دائم في مجلس الاتحاد الأفريقي للمدققين الخارجيين وشارك في التدقيق المؤقت لحسابات الاتحاد الأفريقي للسنة المالية ٢٠١٩ في أديس أبابا، إثيوبيا، ونيروبي، كينيا، في الفترة من ١١ إلى ٢٩ فبراير ٢٠٢٠. التدقيق النهائي، الذي كان من المقرر عقده في الأصل في أبريل، تم تأجيله بسبب وباء كورونا COVID-١٩

خبر من ميانمار

الجهاز الرقابي المالي العالي لدولة ميانمار يستضيف تدريبًا افتراضيًا على المعايير الدولية

أطلق مكتب المدقق العام للاتحاد (OAG) في ميانمار فرص تدريب افتراضية على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). بينما يواصل مكتب المدقق العام خططه لتحويل نظام المحاسبة الحكومية من أساس نقدي إلى أساس الاستحقاق، فإن التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضروري. إن فهم متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مهم بنفس القدر، حيث يجب أن تكون جميع كيانات المصلحة العامة والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتبارًا من السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. أطلق مكتب المدقق العام OAG بنجاح أول فئة من المستوى الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠. ومع ذلك، نظرًا لوباء كورونا COVID-١٩، توقف التدريس في الفصل فجأة، وانتقل الفصل إلى بيئة افتراضية. أدى الانتقال إلى موقع إلكتروني إلى زيادة عدد المشاركين في الدورة (من ١٠٠ إلى ٢٤٥ موظفًا من مقر مكتب المدقق العام OAG، ومختلف مكاتب التدقيق الإقليمية، ووزارة التخطيط، والمالية والصناعة، ووزارة التعليم، التي تختبر إعداد الكشوف المالية بما يتماشى مع المحاسبة على أساس نقدي وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). تقدم دورة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تستمر حتى ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ ، للمشاركين ١٤٧ ساعة محاضرة تركز على المعايير المحاسبية للقطاعين الخاص والعام المعمول بها ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للنقد والاستحقاق تم بث أول درس من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ٢٦ مايو ٢٠٢٠ إلى ٨٠ مشاركًا من مكتب المدقق العام OAG. تتضمن الدورة التي تبلغ مدتها خمسة أشهر ١٢٠ ساعة محاضرة لتحسين المعرفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمها ومهاراتها التحليلية.وتعزز الدورات، المصممة على غرار "تدريب المدربين"، تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والامتثال لها، حيث سيقوم المشاركون بنشر المعرفة المكتسبة من خلال تعليمات الدورة داخل الإدارات والمناطق المعنية. تساهم هذه الدورات بشكل كبير في انتقال النظام المحاسبي وكذلك تنمية قدرات مكتب المدقق العام.

خبر من استراليا

مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO يعدل أنشطة التدقيق وينفذ تدابير جديدة لمعالجة الآثار الوبائية لجائحة كورونا

يؤثر وباء كورونا كوفيد-١٩ واستجابة الحكومة الأسترالية له بشكل كبير على مخاطر القطاع العام المحلية. كما يؤثر هذا التغيير في بيئة المخاطر بشكل مباشر على العمل الذي يقوم به مكتب التدقيق الوطني الأسترالي (ANAO) في عمليات تدقيق الأداء والتدقيق المالي وأنشطة التأكيد الأخرى.

يتضمن برنامج عمل التدقيق السنوي ANAO ٢٠٢٠-٢٠٢١ استراتيجية مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO لتدقيق التدابير ذات الصلة بوباء كورونا COVID-١٩ وهو مصمم من أجل: الاستجابة لمصالح وأولويات البرلمان الأسترالي وتوفير برنامج متوازن للنشاط مستنير بالمخاطر؛ وتعزيز المساءلة والشفافية والتحسينات في الإدارة العامة. الاستراتيجية مرنة وستستمر في التطور بمرور الوقت حيث تعلن الحكومة عن مبادرات جديدة أو تعدل السياسات الحالية لمعالجة الوضع الوبائي المتغير وتأثيره على المواطنين والاقتصاد الأسترالي.

كما أنشأ مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO صفحة على موقعها على الإنترنت توضح الأعمال المتعلقة بوباء كورونا.

http://www.anao.gov.au/work-program/covid-١٩.

تدقيق الاداء

ستكون هناك ثلاث مراحل من تدقيق الأداء للإجراءات المتعلقة وباء كورونا COVID عبر القطاع:

- المرحلة الأولى: عمليات تدقيق مبكرة تركز على إدارة المخاطر والمشتريات في حالات الطوارئ والتنسيق؛
- المرحلة الثانية: فحص الاستعداد والتخطيط وتنفيذ الإجراءات؛ و
- المرحلة الثالثة: تقييم استجابة القطاع بالكامل وفاعليتها لتحقيق الأهداف.

التدقيق المالي

يمثل وضع جائحة كورونا COVID-١٩ مجالات مخاطر رئيسية جديدة لعمليات تدقيق مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO وعمليات إعداد البيانات المالية. بالنظر إلى الطبيعة المتطورة لاستجابة وباء كورونا COVID-١٩، يعيد مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO تقييم تدقيق خطط التدقيق لدورتي تدقيق البيانات المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ و ٢٠٢٠ ٢٠٢١. قد تتطلب المخاطر المتطورة المحتملة من فرق التدقيق تغيير أساليب التدقيق.

رؤى التدقيق

يسلط إصدار أبريل ٢٠٢٠ من رؤى تدقيق مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO، "التنفيذ السريع لمبادرات الحكومة الأسترالية" الضوء على الرسائل الرئيسية من تقارير المدقق العام التي فحصت التنفيذ السريع للمبادرات الحكومية.

ينصب التركيز على الدروس الرئيسية المستفادة من عمليات تدقيق أنشطة الاستجابة السريعة السابقة، والتي من المحتمل أن يكون لها قابلية أوسع للتطبيق في الخدمة العامة الأسترالية لأنها تدعم الاستجابة الوطنية لوباء كورونا COVID-١٩

خبر من غواتيمالا

مكتب المدقق العام يتخذ إجراءات لمعالجة التداعيات الوبائية لـ كوفيد -١٩

أعلن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حالة الطوارئ الوطنية في اذار ٢٠٢٠ بالنظر إلى الوصول الوشيك لوباء كوفيد-١٩وانتشاره وتأثيراته في غواتيمالا. وشمل هذا الإعلان أحكامًا للتباعد الاجتماعي تمنع التجمعات الكبيرة للأشخاص والأفراد وتحد السفر.

عندما تم الإعلان عن حالة الطوارئ، كان مكتب المدقق العام في غواتيمالا، وهو المؤسسة العليا للتدقيق (SAI) ، يُجري ٥٥٤ عملية تدقيق متعلقة بإيرادات ونفقات ميزانية الدولة للعام المالي ٢٠١٩.

استغل المدقق العام إدوين هامبرتو سالازار جيريز الحاصل على شهادة الدكتوراه من الاستقلالية المؤسسية والصلاحيات القانونية المسموح بها وفقًا لتدابير الوقاية من كوفيد-١٩ لإبلاغ نتائج التدقيق إلكترونيًا مع السماح أيضًا للمدققين بالرد الكترونيا بإرسال التعليقات والحجج والأدلة والمستندات.

كما نفذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في غواتيمالا مبادرات لمواصلة العمليات بفعالية ووضع إجراءات عملية لاحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك الحلول التكنولوجية لتعزيز ممارسات العمل عن بعد.

وقد أصدر جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في غواتيمالا "خطة التحكم الإستراتيجية في إطار الطوارئ الصحية كوفيد-١٩ " لتعزيز البرامج الحكومية التي تدعم المواطنين أثناء الوباء، تحدد الخطة إجراءات الرقابة على الأموال العامة وعمليات التدقيق المالية والالتزام والأداء المتزامنة وطرق التعزيز الفعال للنزاهة والشفافية والمساءلة.

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في غواتيمالا بالفعل بتنفيذ الإشراف على العديد من البرامج الوطنية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩التي بدأتها رئاسة الجمهورية.

الصور: (في الأعلى) إدوين أومبرتو سالازار جيريز، شهادة دكتوراه، المدقق العام، يقدم (تسوية ميزانية ٢٠١٩ لدخل الدولة ونفقاتها).

(وسط وأسفل) يقوم فريق تدقيق الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في غواتيمالا بزيارات ميدانية لمختلف البرامج الوطنية لمكافحة جائحة كوفيد -١٩ التي اطلقتها رئاسة الجمهورية.

خبران من تركيا

محكمة التدقيق التركية تحتفل بالذكرى ال١٥٨ لتأسيسها

تحتفل محكمة التدقيق التركية (TCA) بالذكرى السنوية ال١٥٨ لتأسيسها في ٢٩ أيار ٢٠٢٠.

تأسست محكمة التدقيق في عام ١٨٦٢ ابان حقبة الإمبراطورية العثمانية وتحمل في الواقع تاريخًا يمتد إلى ١١٨٠ عامًا نظرًا لوجودها كهيئة تدقيق منذ الدول التركية التاريخية - والتي تدين لها محكمة التدقيق التركية بمعرفتها وخبرتها الحالية. بدأ النظام الحالي كمحكمة الرقابة، وهي هيئة تدقيق الإمبراطوريات القاراخانية والغازنوية والإمبراطورية السلجوقية الكبرى.

تقوم محكمة التدقيق التركية بتدقيق إيرادات ونفقات وممتلكات الإدارة العامة نيابة عن الجمعية الوطنية التركية الكبرى وتقوم بأنشطة إرشادية للكيانات العامة بهدف المساهمة في تحسين إدارة المالية العامة وجودة الخدمة العامة، وتقييم أداء المؤسسات العامة، وتطوير آليات المساءلة و الشفافية المالية لضمان الاستخدام الفعال والكفء للأموال.

تواصل محكمة التدقيق جهودها التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي باستخدام قاعدة المعرفة القوية والهيكل التنظيمي. بالإضافة إلى رئاسة المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تقوم محكمة التدقيق التركية بأدوار نشطة في المنظمات الدولية الأخرى لنقل المعرفة والخبرة إلى الأجيال القادمة في ضوء المتطلبات الحديثة ومع فكرة "تجاوز مستوى الحضارات المعاصرة".

.

محكمة التدقيق التركية تجري تدقيق ضمان الجودة على عمليات التدقيق المنتظمة

تواصل محكمة التدقيق التركية تعزيز قدراتها المؤسسية لإجراء تدقيق فعال وموثوق وفقًا لأهداف خطة محكمة التدقيق التركية الإستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٣ ، حيث أجرت المحكمة تدقيق ضمان الجودة على عمليات التدقيق المنتظمة المكتملة (المالية والالتزام) لتقييم ملاءمة السياسة والإجراءات وكفايتها وفعاليتها.

قام فريق مكون من ستة مدققين من ذوي الخبرة والسلطة المستقلة الكافية والمناسبة بإجراء تدقيق ضمان الجودة تماشياً مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٤٠ و ٢٢٢٠.

كان هدف التدقيق (١) تقييم مدى إتباع فرق التدقيق لمعايير التدقيق الدولية ولوائح التدقيق الداخلي و (٢) تحديد طرق تحسين أعمال تدقيق محكمة التدقيق التركية.

تم اختيار واحد وعشرين عملية تدقيق بشكل عشوائي (واحدة من كل مجموعة تدقيق) و تم تدقيقها باستخدام أدوات تقييم الالتزام بناءً على دليل تدقيق نظام محكمة التدقيق والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تضمن التدقيق فحص ملفات التدقيق الحالية والسابقة وأوراق العمل والعمليات الأساسية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع فرق التدقيق.

وفي نهاية التدقيق تم إعداد تقرير تقييم عام إلى جانب تقارير التدقيق الفردية لكل ملف تدقيق وتقديمه إلى إدارة محكمة التدقيق التركية.

تخطط محكمة التدقيق التركية لإجراء أعمال تدقيق ضمان الجودة سنويًا على عمليات تدقيق مختارة كجزء من عملية التدقيق الخاصة بها

نحو فاعلية اكبر في العمل الرقابي

رؤى من و اقع الاقتصاديات السلوكية

بقلم لورين ياغر، شهادة دكتوراه، مدرس، مركز *التميز للتدقيق* التابع لمكتب *المساءلة الحكومية* في الولايات المتحدة *الأمريكية*.

طور مجال الاقتصاد السلوكي رؤى قيمة حول متى (وكيف) يرتكب الناس أخطاء منهجية في صنع القرار بسبب الانحرافات والمغالطات الادراكية. يمكن أن تعمق هذه الرؤى فهم العوامل المختلفة التي تؤثر على صنع القرار وهي مهمة بشكل خاص لأعمال التدقيق والتي تهدف إلى أن تكون مستقلة وموضوعية.

حصل عالم النفس دانيال كانيمان في عام ٢٠٠٢ على جائزة نوبل في الاقتصاد لعمله المتعلق بالاحكام البشرية واتخاذ القرار، وأصبح كتابه "التفكير السريع والبطيء" مطلوبًا للقراءة في العديد من التخصصات في الكليات والجامعات. فاز الخبير الاقتصادي ريتشارد ثيلر بالجائزة نفسها في عام ٢٠١٧ لجهوده في ترسيخ عملية صنع القرار باعتبارها غير عقلانية بشكل متوقع بطرق تتحدى النظرية الاقتصادية التقليدية. من خلال مراقبة الزملاء ببساطة، وجد الباحثان أنه حتى المهنيين المطلعين والمثقفين جيدًا معرضون لأخطاء وتحيزات منهجية.

يتتبع علم الاقتصاد السلوكي هذه الأخطاء في تصميم العقل البشري - ويخلص إلى أننا جميعًا مرتبطون بارتكاب مثل هذه الأخطاء.

في حين أن علم الاقتصاد السلوكي يفسر بشكل أفضل عملية صنع القرار عبر مجموعة واسعة من المواقف، فليس من السهل بالضرورة تطبيق هذه الأفكار على بيئات العمل. تتمثل أحد التحديات في أن المجال قد ولّد عددًا كبيرًا من التحيزات والمغالطات المعرفية التي تؤثر علينا والتي يمكن أن تكون ساحقة عند محاولة تحديد التحيزات والمغالطات الأكثر قابلية للتطبيق في البيئات المهنية. التحدي الثاني هو أنه لم يكن هناك سوى القليل من الجهد لرسم خرائط التحيزات والمغالطات في مهام وقرارات التدقيق النموذجية.

تتناول هذه المقالة كلاً من التحديات والمحاولات لمساعدة المدققين في تطبيق الأفكار الرئيسية للتفكير النقدي بشكل أكبر من خلال:

- تحديد التحيزات والمغالطات ذات الصلة التي تؤثر على صنع القرار.
- اقتراح طرق يمكن من خلالها الاستفادة من الرؤى أثناء عملية التدقيق.

جدول ١: تطبيق الأفكار السلوكية على عملية التدقيق			
	مغالطة التخطيط	المقابلات مقابل البيانات	خطأ في الإسناد
التعريف:	الميل إلى التقليل من الوقت اللازم لإنجاز المشاريع	إعطاء أهمية كبيرة للمعلومات من المقابلات	الميل لإيجاد المعنى حتى عند النظر إلى البيانات المتفرقة
ذات صلة ب:			
عمليات مكتب التدقيق	إدارة المشروع	توظيف	صحة نتائج التدقيق
مشاريع الرقابة على التدقيق			
كيفية المعالجة:	• استخدم بيانات معدل الأساس • دراسة الخطط لتكون أفضل السيناريوهات • إجراء مناقشات تسبق فشل المشروع • تقليص نطاق المشروع	• اختبر جميع الفرضيات الناتجة عن المقابلة مقابل بيانات صحيحة وموثوقة • إجراء مناقشات مفتوحة للافتراضات	• النظر في تفسيرات متعددة ، بما في ذلك الصدفة • اختبار الفرضيات بالبيانات كلما أمكن ذلك • دمج وجهات نظر متباينة

ما هي التحيزات المعرفية التي قد تؤثر على قرارات تخطيط المدقق، أو تؤثر على استخدام أدلة الشهادة، أو تؤثر على تطوير الرسالة والاستنتاجات؟ كيف يمكن للمدقق تقليل هذه التأثيرات؟ يقدم الجدول ١، "تطبيق الرؤى السلوكية على عملية التدقيق" بعض الأمثلة والتوصيات.

مغالطة التخطيط

مغالطة التخطيط هي نظرة ثاقبة للاقتصاد السلوكي حيث تقلل الفرق من الوقت اللازم لإكمال المشروع باستمرار، وهي ظاهرة غالبًا ما تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد أو إهدار الجهود.

يتحدث كانيمان عن خبرته في قيادة فريق مكلف بتطوير منهج أكاديمي جديد. حيث تجاهل الفريق الخبرات السابقة للأعضاء (معلومات المعدل الأساسي) وتأخر عن الموعد المقدر لإنجاز المشروع بالسنوات – و لازال حتى الآن متأخرًا عن الجدول الزمني، وفي الحقيقة لم يتم استخدام المنهج المكتمل أبدًا.

يمكن الوصول في أعمال التدقيق عادة إلى معلومات المعدل الأساسي ذات الصلة من عمليات التدقيق السابقة، ومع ذلك لا يزال المدققون ضحية للتفاؤل الذي يجده الباحثون شائعًا جدًا في التخطيط. إن مغالطة التخطيط، التي تنطبق على العديد من أنواع التدقيق، بما في ذلك اكتساب الوكالة، تميل إلى أن تؤدي إلى مشاريع تستغرق وقتًا أطول وتقدم أقل وتكلفة أكثر مما كان مخططًا له في الأصل.

حدد البحث تقنيات لمعالجة مغالطة التخطيط. الأولى هي جمع البيانات عن المشاريع السابقة لتقدير جداول المشاريع الجديدة والميزانيات. على الرغم من أنه من المهم توفير جداول زمنية أكثر واقعية، إلا أن البحث يوضح أيضًا أن استخدام المعالم قصيرة ومتوسطة المدى ضروري في الحفاظ على تركيز مشروع الفريق.

والتقنية الثانية هي التساؤل عما إذا كانت خطط المشروع تعكس أفضل السيناريوهات (وليس المحتملة) وعقد اجتماعات ما قبل الفشل، حيث يتم تشجيع المشاركين على تخيل أن المشاريع الجديدة متأخرة بشهور عن الجدول الزمني وتحديد الأسباب المحتملة.

المقابلات بالمقارنة مع البيانات

يوفر الاقتصاد السلوكي نظرة ثاقبة رئيسية ثانية للمدققين فيما يتعلق بالاتجاه المشترك لإعطاء وزن أكبر للمقابلات والشهادات أكثر من الوثائق والبيانات. في حين أن إطار التدقيق يسرد بالفعل أدلة الشهادة أدناه الأدلة والبيانات الوثائقية ، يوفر البحث أسبابًا إضافية لتوخي الحذر.

تتضمن مجموعة واحدة من التحيزات المتعلقة بأدلة شهادة الشخص الذي تمت مقابلته. تظهر الأبحاث أن ذكريات الأحداث غالبًا ما تكون خاطئة (حتى

عند محاولة الصدق). وتم توثيق عدم موثوقية مثل هذه الأدلة بشكل جيد لدرجة أن وزارة العدل وضعت مبادئ توجيهية أكثر صرامة بشأن استخدام القوائم والصور لتقليل خطر الإدانات غير المشروع تضمنت المجموعة الثانية من التحيزات تلك التي يقوم بها المحاورون (أعضاء فريق التدقيق). ويشمل هذا التحيز للسلطة عندما يقوم الفريق بإجراء مقابلات مع مسؤولين رفيعي المستوى أو تحيز للتأكيد حيث تكون المقابلات التي تدعم فرضياتنا الأولية ذات قيمة اكبر.
في كلتا الحالتين ، يحذر البحث من الاعتماد على أدلة الشهادة ، مما يعزز أهمية جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة المنهجية ، لا سيما لاختبار الفرضيات الأولية التي تم إنشاؤها في المقابلات مقابل البيانات الموثوقة ذات الصلة .

خطأ في الإسناد

يعتقد عالم النفس بول نيسبت ، الناشط أيضًا في الاقتصاد السلوكي ، أن خطأ الإسناد الأساسي هو أخطر أنواع التحيزات. أظهر نيسبت في بحثه عدم وجود علاقة سببية في كثير من الحالات - فقط تباين عشوائي في البيانات.

"اسسنا فرضية سببية رائعة. نظرًا لتاثيرها ، نادرًا ما نكون في حيرة من أمرنا للحصول على تفسير "، دونها نيسبت كملاحظة في كتابه "Mindware: أدوات للتفكير الذكي."

تشمل تحيزات خطأ الإسناد الأساسي المحددة رؤية الأنماط في البيانات والأحداث عند عدم وجودها ، وإهمال التأثيرات الإحصائية أو الاحتمالية ، واستخدام المخططات أو الصور النمطية عند إصدار الأحكام

على سبيل المثال ، عند مقارنة النسب المئوية للمواليد الذكور في المستشفيات الصغيرة والكبيرة في الصين ، سيكون من الأسهل بكثير العثور على مستشفيات صغيرة بمتوسط شهري يبلغ ٧٠٪ أو أعلى (كما هو الحال عندما تقذف عملة معدنية في الهواء عشر مرات فيكون احتمال هبوطها على جهة الكتابة هو ٧ أو اكثر اي بنسبة (١٧.٢٪) ولكن اذا رميتها ٢٠ مرة فان النتيجة هي هبوطها على جهة الكتابة ١٤ مرة او اكثر اي بنسبة (٥.٨٪). يوضح هذا المثال كيف يمكن للشخص أن يتغاضى عن أحجام عينات مختلفة ، ويحدد تفسيرًا سببيًا ، ويفترض أن هناك حاجة إلى نوع من التدخل

كما ناقش نيسبت كيفية استخدام المخططات أو الصور النمطية - أنظمة القواعد والنماذج - لمساعدتنا على فهم العالم والتصرف بشكل مناسب في المواقف المختلفة. ومع ذلك ، فإننا بشكل عام غير مدركين لكيفية تأثير المخطط على قراراتنا ، مثل حصول مشكلات سندات التعليم على المزيد من الأصوات عندما يكون موقع التصويت في مدرسة.

أظهرت الأبحاث أيضًا أننا نميل إلى تجاهل المعلومات الأساسية (الاحتمالات) بمجرد إجراء مقابلة ، على الرغم من أن المعلومات الأساسية غالبًا ما تكون أكثر تنبؤية من الأحكام المستندة إلى المخطط

لا يمكننا إيقاف ميلنا إلى تكوين فرضيات ، ويمكن أن يكون تشكيل الفرضيات مفيدًا في مراحل عملية التدقيق المبكرة. ومع ذلك ، يمكننا زيادة وعينا بهذا الاتجاه ، وتشجيع التفسيرات البديلة والتأكد من أن أي تفسيرات سببية مدمجة في التقارير مدعومة بالكامل بالحقائق.

لا يمكننا إيقاف ميلنا إلى تكوين فرضيات ... يمكننا زيادة وعينا وتشجيع التفسيرات البديلة والتأكد من أن أي تفسيرات سببية مدعومة بالكامل بالحقائق.

ملخص

تُمنح جائزة نوبل للاقتصاد عمومًا بعد عقود من نشر المساهمات الأصلية عندما يكون من الواضح أن الأفكار قد أثرت على التفكير من خلال الانضباط. في حالة الاقتصاد السلوكي ، كان التأثير أوسع بكثير ، حيث امتدت الأفكار إلى العديد من المجالات والمهن الأخرى ، مثل التدقيق. نظرًا لأن التفكير الدقيق والنقدي من الجوانب المهمة في أعمال التدقيق ، فإن زيادة الوعي بهذه المفاهيم سيفيد مهنة التدقيق.

المصادر

Adam Alter, Drunk Tank Pink, ٢٠١٤.

Cognitive Bias Codex, John Manoogian III, in Visual Capitalist, September ٢٥, ٢٠١٧.

Daniel Kahneman, Thinking Fast and Slow, ٢٠١٣.

Paul Nisbett, Mindware: Tools for Smart Thinking, ٢٠١٦.

الشك المهني: نموذج للتدقيق في القطاع العام

بقلم الدكتور حميد رضا جانجي ، الأستاذ المساعد ، قسم المحاسبة ، جامعة الزهراء ، والدكتور غربان اسكندري ، مدقق أقدم، محكمة التدقيق العليا في إيران

يُعتبر الشك المهني عنصرًا أساسيًا في عمليات التدقيق عالية الجودة ، حيث يضمن أن أحكام المدققين أقل غموضًا بسبب التحيزات الشخصية. وفقًا لمعايير التدقيق ، ينطوي الشك المهني على وجود عقل متقصي وتقييم نقدي لأدلة التدقيق. ومع ذلك ، لا يوجد تعريف مقبول عالميًا للشك المهني. نتيجة لذلك ، تختلف الطرق التي يمارس بها المدققون الشك المهني.

حددت المناقشات الأخيرة في مجتمع التدقيق طريقتين أساسيتين **للشك** المهني: "الحياد" ، حيث لا يفترض المدقق أن الإدارة غير نزيهة ولا يفترض النزاهة بلا شك ، و "الشك المفترض" ، حيث يفترض المدقق مستوى معين من الإهمال وعدم الكفاءة أو عدم النزاهة من جانب معدي البيانات المالية ما لم يظهر الدليل خلاف ذلك. هناك نقص في الإجماع حول أي من هذين النهجين هو الأنسب للتدقيق.

دراسة لتحديد نموذج الشك المهني

أدركت الهيئات التنظيمية وواضعو المعايير والباحثون الأكاديميون الحاجة إلى تحديد أفضل لما يشكل شكًا مهنيًا وتطوير نموذج لكيفية تطبيق المدققين له. تحقيقًا لهذه الغاية ، بحثت هذه الدراسة كيفية تعريف المدققين في إيران للشك المهني ، وكيف يمارسونه عند التفاعل مع عملاء مختلفين ، وكيف يمكن لكيانات التدقيق التأكيد بشكل أفضل على أهمية الشك المهني

قدمت الدراسات السابقة الأطر المفاهيمية لفهم الشك المهني من خلال مراجعة معايير التدقيق واختبار العلاقات بين الشك المهني والمتغيرات الأخرى. تساهم هذه الدراسة في المناقشة من خلال بناء استنتاجات حول الشك المهني حول كيفية ممارسته فعليًا من قبل المدققين وشركات التدقيق الإيرانية.

منهج البحث العلمي

استخدم البحث منهجًا نظريًا متأسسًا يتضمن جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي لتطوير النظرية. تم إجراء ٢٨ مقابلة شبه منظمة مع مدققين مستقلين يشغلون مناصب على مستويات تنظيمية مختلفة ، مثل المديرين والمشرفين وكبار المدققين.

تم اختيار المشاركين (أعضاء في الجمعية الإيرانية للمحاسبين القانونيين والمحكمة العليا لتدقيق الحسابات في إيران) باستخدام طريقة أخذ عينات من كرة الثلج ، حيث ساعد المشاركون في تجنيد مشاركين آخرين. طُرح على الأعضاء عدة أسئلة تتعلق بالشك المهني ، بما في ذلك تعريف المفهوم ، وممارسته في مواقف محددة ، والشروط التي تعتبر ضرورية لدعم استخدامه.

بناءً على بيانات المقابلات التي تم جمعها وتحليلها ، تم تصميم صيغة نموذجية لتحديد المفاهيم والعلاقات المتبادلة في إطار مع ظاهرة أساسية واحدة (انظر الشكل ١). لقياس صحة المقابلة وموثوقيتها ، طُلب من أعضاء الدراسة وخبراء الموضوع مراجعة المنهجية والنموذج والنتائج الإجمالية.

نتائج الدراسة

أظهرت البيانات أن "الشك المفترض" هو الطريقة الأكثر شيوعًا التي مارس بها المدققون الإيرانيون الشك المهني. كما أظهرت النتائج :

• العوامل التي تقود المدققين أو شركات التدقيق إلى اتخاذ موقف من الشك المفترض تجاه العميل تشمل عدم تناسق المعلومات ومستوى مخاطر التدقيق وخصائص العميل.

• موقف الشك المفترض يمكن أن يقنع المدققين أو شركات التدقيق باستخدام استراتيجيات ، مثل الإشراف على العمل ومراجعته. التأكد من أن فريق الارتباط مزود بمراجعين مؤهلين يتناسبون تمامًا مع العميل ، التحقق من صحة الأدلة تفسيرات العميل الصعبة ، تتبع الأدلة المتناقضة ، وتعديل الخطط حسب الضرورة

• تتأثر الاستراتيجيات التي يختارها المدققون أو شركات التدقيق بالعديد من العوامل ، بما في ذلك تعقيد عملية التدقيق. مستوى استقلالية المدقق وموضوعيته ، وخصائص المدقق والعميل والأدلة والبيئة الخارجية.

• أدى تطبيق هذه الإستراتيجيات إلى تحسين جودة التدقيق ، وزيادة الكفاءة ، وحماية وتعزيز السمعة المهنية لشركة التدقيق ، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المدققون وشركات التدقيق.

الشكل ٢ في الصفحة التالية هو نموذج تخطيطي للشك المهني الذي يوضح بالتفصيل الظروف السببية، الظاهرة الجوهرية، السياق والظروف المتداخلة ؛ استراتيجيات العمل، والعواقب المصممة لبيانات الدراسة. كما يوفر قائمة شاملة للسياق المحدد وخصائص الحالة المتداخلة التي تؤثر على استراتيجيات العمل التي قد يستخدمها المدققون وشركات التدقيق عند ممارسة الشك المهني. لم يتم التأكيد على بعض العناصر التي تم تحديدها من خلال المقابلات في الدراسات السابقة ، مثل عدم تناسق المعلومات والسمعة المهنية وعملية جمع الأدلة ومستوى الأهمية النسبية ونوع المساهم

قد تجد الاجهزة الرقابية في البلدان الأخرى أنه من المفيد دمج النموذج التخطيطي في الجهود الرامية إلى تعزيز الشك المهني. يمكن للأجهزة الرقابية أن تحدد الخصائص لسياق معين أو تستخدم النتائج كدراسة حالة في وحدات التدريب المهني

للحصول على تفاصيل حول هذه الدراسة ،و النموذج التخطيطي ، وقائمة كاملة من المراجع ، تواصل مع المؤلف على h.ganji@alzahra.ac.ir

شكل ١: نموذج معياري للشك المهني

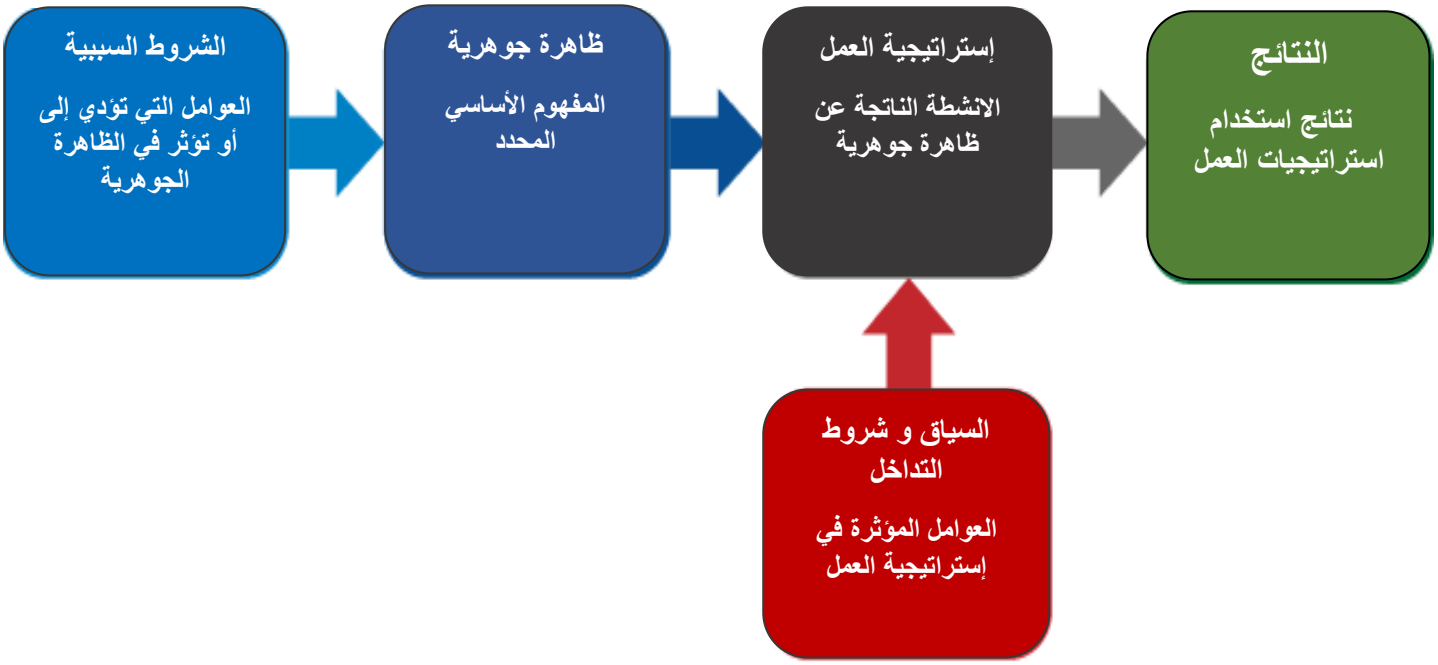

شكل رقم ٢ : نموذج تخطيطي مصمم خصيصًا للشك المهني

INSIDE INTOSAI

من داخل الانتوساي

Mutual Experience
Benefits All

كوفيد ١٩: اعتماد منظور المساواة بين الجنسين في التدقيق

بقلم ماري هيلين بيروبي، مسؤولة البرامج و المساواة بين الجنسين والأخلاقيات ومؤسسة التدقيق والمساءلة الكندية وبترا شيرنهوفر مديرة وحدة الدعم الاستراتيجي و مبادرة تنمية الانتوساي.

تطال جائحة كوفيد-١٩ بآثارها جميع الناس في كافة أنحاء العالم. وبسبب عدم المساواة القائمة منذ أمد بعيد فإن كثيراً من الآثار بما فيها الآثار على الصحة والاقتصاد والميدان الاجتماعي تصيب النساء والفتيات والفئات السكانية المهمشة أكثر من غيرها. وتبين الأدلة المبكرة أن الأزمة تعمق أوجه عدم المساواة القائمة وتقوض التقدم المحرز بشق الأنفس في مجال المساواة وحقوق المرأة.

لأجهزة الرقابة العليا دور في تغيير دفة هذا الوضع. وبما أن الأجهزة الرقابية العليا تخضع إلى الحكومات للمساءلة عن الاستجابات الوطنية للوباء، فإن تطبيق منظور الجنس على عمليات التدقيق يمكن أن يساعد في كيفية تأثر النساء والفتيات والفئات السكانية المهمشة ويمكن أن يودي إلى توصيات موصى بها للمساعدة في تحسين البرامج الحكومية.

تبحث هذه المقالة عن أداء الأجهزة الرقابية العليا في لعب دوراً إيجابياً خلال هذه الأزمة وأن تحدث فرقاً في حياة جميع المواطنين.

لماذا تكتسب المساواة بين الجنسين اهمية في أوقات الأزمات

خلال الجائحة ، لوحظ العديد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بافراد المجتمع مثل، المعاقين والأقليات العرقية والمثليون من الجنسين والمتحولين جنسيا والمخنثون وحاملي صفات الجنسين، ولاسيما على النساء والفتيات والفئات المهمشة.

ومنذ بداية الجائحة لاحظت الحكومات تصاعد العنف المبني على اختلاف الجنس وإساءة معاملة الأطفال أثناء فترة الاغلاق واشتداد حده القلق والتوتر التي يعاني منها العاملون الميدانيون (واغلبهم من النساء) وزيادة مستويات البطالة (النساء معرضات بشكل خاص للخطر ، حيث يشغلن غالبية المناصب غير الرسمية وذات الأجور المنخفضة التي تفتقر إلى الأمن الوظيفي). وفي العديد من البلدان، تضيف آثار الوباء عبئا الى الفقر وانعدام الأمن وستزيد من الإضرار بالنساء والفتيات اللاتي يعانين بالفعل من أشكال مختلفة من اللامساواة والتمييز ولمواجهة خطر تزايد أوجه عدم المساواة بين الجنسين، فإن الحماية والدعم الاجتماعيين أمران حيويان. وتشير البحوث إلى أن احتمال انقطاع الفتيات عن الدراسة في أوقات الأزمات من أجل أداء عمل غير مدفوع الأجر لدعم الأسر يزداد، شأنه في ذلك شأن حالات الحمل

والاعتداء الجنسي. وتبين الدراسات أيضا أن إغلاق المدارس والرعاية النهارية سيؤثر على المرأة بشكل غير مناسب، حيث أن عبء العمل غير المدفوع الأجر والرعاية الأسرية يقع إلى حد كبير على النساء والفتيات في كثير من المجتمعات.

ويمكن للحكومات أن تستجيب بفعالية من خلال إجراء تقييم على أساس نوع الجنس واستخدام الأدوات المالية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين وضمان تبني أصوات النساء والفتيات والفئات المهمشة في عمليات صنع القرار. ويمكن لهذه الإجراءات، التي تساعد على منع تعزيز القواعد والقوالب النمطية الجنسانية القائمة وتفاقم أوجه عدم المساواة و أن تحول الاستجابة للوباء إلى فرص تتحدى وتغير أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

كيف تستطيع آن تحدث الأجهزة الرقابية فرقاً

مع اندفاع الحكومات إلى تنفيذ استجابات واسعة النطاق للأزمة ، أصبحت الأجهزة العليا للرقابة ، أكثر من أي وقت مضى معاقل للمساءلة (انظر "المساءلة في وقت الأزمات" الصادر عن مبادرة الإنتوساي للتنمية). وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، عملت الأجهزة الرقابية العليا في جميع أنحاء العالم على الحفاظ على مرونتها وقام العديد منها بتنقيح أو إعادة تركيز أولويات ونهج التدقيق في ظل ظروف صعبة (مع ملاحظة أهمية خاصة لاستخدام نهج تدقيق قائم على المخاطر). من خلال دمج البعد الجنساني في أعمال التدقيق ، يمكن للأجهزة الرقابية العليا أن تساعد الحكومات في ضمان أن تعكس الاستجابات الوطنية احتياجات وأصوات النساء والفتيات والفئات المهمشة.

قامت العديد من الأجهزة الرقابية العليا مؤخرًا بتطبيق منظور النوع الجنساني في عمليات التدقيق و لا سيما في مراجعة التأهب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.و تتجسد المساواة بين الجنسين والشمول في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تأخذ في الاعتبار جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن العرق والجنس والانتماء العرقي والهوية .

بينما تشرع الأجهزة الرقابية العليا في تدقيق الاستجابات الوطنية لوباء كوفيد ١٩، من المهم بنفس القدر تعميم المساواة بين الجنسين والشمولية في جميع مراحل عملية التدقيق. و يعزز هذا تاثير الرقابة ويساعد على تحديد ما إذا كانت تتم مساعدة المواطنين على قدم المساواة ويساعد الأجهزة الرقابية العليا في تقديم توصيات مستنيرة للتحسين تشمل الاعتبارات الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة ما يلي:

التخطيط والتحليل - دراسة ما إذا كانت الحكومات قد أجرت تحليلات للجنسين في تصميم الاستجابات للوباء وما إذا كانت قد درست الارتباطات المتباينة للتأثيرات على النساء والفتيات والفئات المهمشة.

صنع القرار - فهم كيفية اتخاذ القرارات الحكومية ومن يشارك في عمليات صنع القرار وما هي الآليات القائمة لكفالة التمثيل الجيد للنساء والفتيات والفئات المهمشة.

الامتثال القانوني والتنظيمي- تقيم مدى تقيد التدابير والبرامج الحكومية الجديدة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وامتثالها للقوانين واللوائح القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تشمل مجالات عديدة مثل العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس، والتحرش الجنسي، ومعايير العمل والرعاية الصحية.

المراقبة والتقييم - تحديد ما إذا كانت الحكومات تقوم (ومدى جودتها) بجمع بيانات مفصلة عن إمكانية وصول المواطنين إلى برامج الدعم وما إذا كانت البيانات تستخدم لرصد النتائج المختلفة لمختلف الفئات. وتسمح هذه الاعتبارات الرئيسية للأجهزة الرقابية العليا بصياغة أسئلة عند تدقيق الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد -١٩، مثل:

حزم الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي

- هل التحويلات النقدية وتدابير الحماية الاجتماعية الأخرى وحزم التحفيز الاقتصادي تصل بكفاءة وفعالية إلى الفئات المستهدفة؟
- هل تقدم الحكومات الدعم المالي للفئات المهمشة العاملة في قطاعات ليس لديها أحكام للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية؟
- كيف تدعم الحكومات الآباء بشكل رئيسي النساء والآباء غير المتزوجين الذين يكون عملهم إلى حد كبير بدون أجر؟

الأنظمة الصحية والبرامج

- تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الرجال أكثر عرضة للوفاة من فيروس كوفيد ١٩ وتمثل النساء حوالي ٧٠ ٪ من العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين الاجتماعيين على مستوى العالم ، فكيف تستجيب الحكومات للاحتياجات الفريدة لكل جنس؟
- كيف تدعم الحكومات الخدمات الهامة الأخرى ، مثل الحصول على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال ؟

العنف القائم على نوع الجنس

- الاعتراف بمستويات مرتفعة من العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الإغلاق وكيف تتعامل الحكومات مع الوقاية وكذلك تنفيذ ودعم تدابير إدارة المخاطر؟

- هل تقدم الحكومات خدمات (خطوط المساعدة والملاجئ وبرامج الصحة العقلية) التي تلبي جميع احتياجات المواطنين؟

ويتيح إجراء عمليات التدقيق تشمل نوع الجنس الوصول إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والموقع والفئات الأخرى. وتساعد هذه المعلومات في سد الثغرات في البيانات وتحفز الحكومات على جمع المزيد من الإحصاءات لتنير بشكل أفضل العمل في المستقبل.

إن التواصل مع الأجهزة الرقابية العليا مع أصحاب المصلحة المعنيين (مثل الحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات العاملة في مجال الشؤون الجنسانية وحقوق المرأة وقضايا الشمول) ضروري لتطبيق منظور جنساني في أي عملية تدقيقية. ويساعد الحوار النشط على فهم الاستجابات العامة وتقييم المخاطر الأولية والقيام بأعمال التدقيق التي تضيف أكبر قيمة ممكنة.

الاستنتاج

وبما أن الجائحة الحالية تسيطر على العالم وتترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية عالمية هائلة، فإن المساءلة والرقابة ما زالتا تتسمان بأهمية حاسمة.

يمكن للأجهزة الرقابية العليا، من خلال عمليات التدقيق والتقارير ذات الصلة في الوقت المناسب ، أن تؤثر بشكل كبير على الاستجابات الوطنية للأوبئة. ومع ذلك ، من أجل إحداث تغيير حقيقي في حياة جميع المواطنين ، فإن دمج منظور النوع الاجتماعي في أعمال التدقيق أمر حيوي ومهم بشكل خاص في أوقات الأزمات ، حيث يتم تكثيف التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل وباء كوفيد -١٩ لحظة صعبة للجميع، إذ يدعونا إلى الإسهام متى وأين يمكننا في بناء مجتمعات أكثر مساواة ومرونة من أجل المستقبل.

الاتصال اتصل بـ Marie-Hélène Bérubé على mhberube@caaf-fcar.ca

وبيترا شيرنهوفر على العنوان petra.schirnhofer@idi.no للمزيد معلومات حول هذه المقالة. **قراءة أضافية** يرجى معرفة المزيد عن المؤشر المرجعي -١٩ والآثار على نوع الجنس في منشورات هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) التالية:

- موجز السياسة: تأثير كوفيد ١٩ على النساء
- كوفيد ١٩ البيانات الجنسانية الناشئة وسبب أهميتها

مبادرة تنمية الانتوساي

تدعم مبادرة التنمية للانتوساي الأجهزة الرقابية العليا في البلدان النامية في تعزيز الأداء والقدرات بشكل مستدام. في هذا العمل ، تسعى مبادرة تنمية الانتوساي إلى تطبيق منظور النوع الاجتماعي وزيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين داخل مجتمع وشركاء المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الانتوساي). منظمة قائمة على الاحتياجات ، مبادرة تنمية الانتوساي تتكيف مع آليات التسليم ، عند الضرورة ، لتكون أكثر فعالية أثناء الأزمات وقد زادت بالفعل عروض التعلم الإلكتروني وفرص المشاركة الرقمية. مبادرة تنمية الانتوساي لديها وظيفة جنسانية مخصصة وأعادت تأكيد التزامها القوي بتطبيق منظور جنساني في العمل القادم. وسيتضمن المشروع التجريبي الذي تعتزم المؤسسة القيام به بشأن مراجعة عنف الشريك الحميم ضد المرأة، والمرتبط بالهدف ٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة، البيانات والدروس المستفادة من جائحة كوفيد -١٩. ويعتزم الجهاز أيضا إجراء مراجعة تعاونية للنظم الصحية -المرتبطة بالهدف ٣ دال من أهداف التنمية المستدامة -"تعزيز قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية" -حيث يتم تعميم الاعتبارات الجنسانية والشمولية وتتصورها كجزء من أثر التدقيق. وستستخدم كلتا عمليتا التدقيق نموذج مراجعة أهداف التنمية المستدامة الذي وضعه معهد التنمية الدولية. التعاون والتآزر أمران أساسيان، وتهيب مبادرة التنمية الدولية بجميع المؤسسات الدولية والشركاء العمل معا للمساعدة في إحراز تقدم في الإنجازات المعززة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين .

المؤسسة الكندية للتدقيق والمساءلة (CAAF)

CAAF هي منظمة غير ربحية مكرسة لتعزيز وتقوية تدقيق أداء القطاع العام والرقابة والمساءلة في كندا والخارج من خلال البحث والتعليم وتبادل المعرفة من خلال برنامجه الدولي ، الذي تموله الحكومة الكندية ، يساعد CAAF الأجهزة الرقابية العليا على بناء قدرات تدقيق الأداء مع التركيز على تدقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. طورت CAAF العديد من الموارد ذات الصلة ، بما في ذلك "دليل الممارسة لمراجعة أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين" ودورة تدريبية حول "تدقيق المساواة بين الجنسين". كما بدأت CAAF العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأجهزة الرقابية العليا الشريكة.طيلة هذا الوباء ، كان CAAF يتكيف مع طرق جديدة للعمل واستكشاف طرق مبتكرة لتوفير قيمة لأعضائه وشركائه والتي تشمل سلسلة ندوات عبر الإنترنت تم إطلاقها في أبريل ومستودع لموارد كوفيد ١٩ للمدققين ولجان الرقابة والقادم عبر الإنترنت عروض التدريب. تعرف على المزيد على www.caaf-fcar.ca.

مجموعة الكاروساي تجري مسحا للتعرف بدقة على آثار جائحة كوفيد-١٩

إن جائحة كورونا هي أكثر من مجرد أزمة صحية إذ انها تؤثر على الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والمالية للعالم بأسره. كما أدت آثار الجائحة إلى تغييرات في ممارسات التدقيق.

نفذت المنظمة الكاريبية لاجهزة الرقابة العليا (CAROSAI) مسحًا في مايو ٢٠٢٠ لاستكشاف آثار جائحة كورونا على أجهزة الرقابة العليا الأعضاء (SAIs) داخل المنطقة وكشف الاستراتيجيات والتوصيات للحد من آثار الجائحة، وتمكين اجهزة الرقابة العليا من مواصلة إنتاج – عمليات تدقيق عالية الجودة، وتساعد على تعزيز إشراك أصحاب المصلحة.

شارك اثنان وعشرون من اصل ٢٣ جهاز رقابي عالي عضو المنظمة الكاريبية لاجهزة الرقابة العليافي المسح . وكشفت نتائج المسح الشاملة أن اجهزة الرقابة العليا، مثلها كمثل دول العالم الاخرى ، قد تأثرت بطريقة ما، وقد أبرز الوباء بشكل خاص مخاوف اجهزة الرقابة العليا فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات (IT)، والفجوات المعرفية والتهديدات الإلكترونية.

التأثيرات التشغيلية

نظرًا لأن نسبة كبيرة من موظفي اجهزة الرقابة العليا يعملون عن بعد أو يعملون بنظام المناوبة للحفاظ على التباعد الجسدي ، فقد أبلغت بعض اجهزة الرقابة العليا عن توقف العمليات بسبب الافتقار الى معدات تكنولوجيا المعلومات المحمولة والوصول عن بعد إلى الملفات الداخلية والوثائق للجهة الخاضعة للتدقيق.

الاستجابة لآثار الجائحة

قدمت جميع الاجهزة الرقابة العليا التي استجابت للمسح تدابير لحماية الموظفين، بما في ذلك تطبيق المبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة الصحة؛ ضمان الامتثال لتدابير التباعد الجسدي ؛ توفير معقمات اليد والأقنعة؛ ونشر معلومات الصحة والسلامة الحالية.

كما أشارت اجهزة الرقابة العليا إلى تعزيز العمل عن بعد، وتطبيقات إدارة الفريق، وساعات العمل المنظمة لتلبية متطلبات المهام وفي الوقت ذاته الامتثال لمتطلبات التباعد الجسدي.

اعتمد عدد قليل من اجهزة الرقابة العليا تقنيات تدقيق جديدة لإضافة قيمة إلى عملية الحوكمة. يقوم جهازان من اجهزة الرقابة العليا بإجراء عمليات تدقيق في الوقت الحقيقي لبرامج الإغاثة الحكومية لمواجهة جائحة كورونا، وستة اجهزة الرقابة العليا تقوم بتدقيق إصدار تدابير التحفيز. أشارت بعض اجهزة الرقابة العليا إلى ما تبذله من جهود لتوعية المواطنين من خلال نشر المعلومات حول الوباء وآثاره.

الدروس المستقاة

وصف غالبية المشاركين في المسح التكنولوجيا على أنها مغير قواعد اللعبة غير المستكشف مشيرين إلى الحاجة إلى فهم أفضل للتقنيات المختلفة لتعزيز تنفيذ مهام اجهزة الرقابة العليا.

أقر المشاركون في المسح بأهمية التكنولوجيا في أعمال التدقيق كوسيلة لتحسين الكفاءة، وتسهيل المراجعات ذات نطاقات التدقيق الواسعة، ودعم العمل عن بعد، وأقروا بالحاجة إلى خطط استمرارية قوية ليبقوا مهيئين أثناء الأزمات والكوارث.

واقترح أحد الاجهزة المشاركة أنه لكي تكون اجهزة الرقابة العليا أكثر فاعلية في حالة حدوث جائحة، فإنها تحتاج إلى معرفة عملية بإجراء عمليات التدقيق عن بُعد (إما من خلال تقنيات التدقيق في الوقت الفعلي أو التاريخي).أكدت الردود أيضًا على تدريب الموظفين على أحدث تقنيات التدقيق، والتي من شأنها تعزيز قدرة اجهزة الرقابة العليا في إجراء عمليات تدقيق عالية الجودة، وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة وتحقيق تأثير أكبر في التدقيق.

الخلاصة

أجبرت جائحة كورونا اجهزة الرقابة العليا على اعتماد طريقة جديدة للتفاعل مع بعضها البعض بسرعة وإعادة تقييم مفهوم مساحة العمل المادية والنظر في أفضل طريقة للاستجابة للتغييرات التي تحدث في القطاع العام وإعادة النظر في كيفية تنفيذ العمل على أساس يومي.

ان تنفيذ عمليات جهاز الرقابة العالي بهذا الاسلوب الجديد تعني زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحليلات البيانات لتسهيل العمل عن بعد وفي الوقت الحقيقي للتدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات مساعدة اجهزة الرقابة العليا من خلال توفير الموارد اللازمة لدعم القدرات والتطوير المؤسسي.

منظمة المحيط الهادئ لاجهزة الرقابة العليا(الباساي) ترحب بالرئيس التنفيذي الجديد

يرحب مجلس إدارة منظمة المحيط الهادئ لاجهزة الرقابة العليا (الباساي) بإستير لاميكو بوتوا، التي باشرت عملها الجديد رئيسا تنفيذيا لأمانة منظمة الباساي في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٠. إستر هي محاسب قانوني عملت في القطاع العام في ساموا لمدة ٢٥ عامًا ، وتبوأت مناصب في مكتب المراقب المالي والمدقق العام. عملت مؤخرًا لمدة تسع سنوات رئيسا تنفيذيا لصندوق الادخار الوطني في ساموا.

وترفد المنظمة بخبرة واسعة في التدقيق، والإدارة المالية، والحوكمة، والسياسة العامة، واستراتيجية الأعمال والتنمية، وقد لعبت دورا أساسيا في تنفيذ التغيير الإيجابي في الوقت الذي كانت تسهم فيه في بناء أداء وقدرات المؤسسات التي عملت فيها .

يودع مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي المنتهية ولايته، تيوفيلوسي تيوتي ، ويعرب له عن عميق تثمينه له لالتزامه وتفانيه ويشيد بما حققته الأمانة العامة من انجازات مهمة في عهده. يتمنى مجلس الإدارة التوفيق لتيوفيلوسي في خطواته المستقبلية ويأمل أن يستمر في استثمار مهاراته الواسعة للمساهمة في التنمية في منطقة المحيط الهادئ.

وقد تم تأجيل المؤتمر السنوي لمنظمة المحيط الهادئ لاجهزة الرقابة العليا من اب ٢٠٢٠ - وسيتم تأكيد موعد جديد في وقت لاحق من العام.

تكريم المراقب والمدقق العام في ساموا لانجازاته

كرمت مؤسسة المحاسبون القانونيون في أستراليا ونيوزيلندا (CA ANZ) ٢٢٠ عضوًا لإنجازاتهم الرائعة في مهنة المحاسبة والمجتمعات التي يعملون فيها ومساهماتهم في تعزيزها.

كان فويماونو كاميلو أفيلي، المراقب والمدقق العام لمكتب التدقيق في ساموا، وممثل الباساي في مجلس إدارة المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا، من بين أولئك الذين تم تكريمهم - وهو تكريم يتناسب وحجم تفانيه في عمله في مكتب التدقيق في ساموا وكذلك مساهماته في تعزيز رؤية الباساي المتمثلة في تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة الإقليميتين.

وبخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في مجال التدقيق،شغل منصبا في مجلس إدارة أمانة الباساي ، كما عمل عضوا في لجنة مراجعة الممارسات في معهد ساموا للمحاسبين،واللجنة الاستشارية المالية لرابطة المدققين العامين لدول الكومنولث، والرابطة الدولية لفاحصي الاحتيال المعتمدين (ACFE). كما حصل على جائزة الإنجاز المتميز للرابطة الدولية لفاحصي الاحتيال المعتمدين وهي جائزة خدمات التثقيف المجتمعي في عام ٢٠١٨.

كما مُنح مكتب التدقيق في ساموا مؤخرًا ميزة المدرب المعتمد (ATE) وهو الآن قادر على تقديم الخبرة العملية والتدريب الذي يفي بمتطلبات الخبرة العملية للدخول كمحاسبين قانونيين إلى مؤسسة المحاسبين القانونيين في أستراليا ونيوزيلندا.

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية التابعة للإنتوساي تعقد اجتماعا لها في بوخارست

اجتمعت اللجنة الفرعية التابعة للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) بشأن معايير الرقابة الداخلية في الفترة من ٣ إلى ٤ اذار /مارس ٢٠٢٠، في بوخارست، رومانيا – قبل تأثير جائحة كورونا على المشاركة في الفعاليات الدولية. شارك ما يقرب من ٣٠ موفدا يمثلون اجهزة الرقابة العليا (SAIs) من جميع أنحاء العالم في الاجتماع الذي استمر يومين. وكان من بين أصحاب المصلحة الحاضرين أمانة لجنة المعايير المهنية (PSC)، ومنتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، ومعهد المدققين الداخليين، والمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة. كما شاركت اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء التابعة للإنتوساي، وهي مساهم رئيسي في المشاريع ومنظورات تدقيق الأداء. دارت مناقشات الاجتماع حول العلاقة بين منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي وامانة لجنة المعايير المهنية، والمشروعات الجارية، ودور اللجنة الفرعية في عملية وضع معايير الإنتوساي المعاد هيكلتها.خاض المشاركون مناقشات فاعلة حول التقدم المحرز في فهم وتوحيد وتحسين الارشادات بشأن اعمال الرقابة الداخلية في عملية التدقيق. يهدف المشروع ، الموسوم اولياً "إرشادات حول تدقيق الرقابة الداخلية" ، إلى دعم تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية من خلال توفير مبادئ تستند إلى فهم مشترك وفحص أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمخاطر.و الهدف من المشروع هو التصدي لتركيز اللجنة الفرعية على ما يتم تدقيقه (على النحو الوارد في الارشادات والمعايير الحكومية) مع المساهمة في تعزيز المصلحة العامة.

يعتزم المشروع أيضًا دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير دعم مخصص لتلبية احتياجات المدققين الحالية. كما ناقش المشاركون "دليل الاعتماد على عمل المدققين الداخليين" ، وهو الآن في مرحلة اعداد المسودة الأولية. تشتمل الوثيقة على منظور مزدوج لجهاز الرقابة العالي / التدقيق الداخلي: العلاقة أحادية الاتجاه (استخدام تقارير التدقيق الداخلي والنتائج والتحليلات في أعمال التدقيق) والعلاقة ثنائية الاتجاه (تنسيق أعمال التدقيق الخارجي والداخلي). أسفرت النقاشات التي دارت في الاجتماع ونتائج الحوار مع مسؤول اتصال المشروع في منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي عن عدة قرارات تهدف إلى تجنب التكرار ، والاخذ بالاعتبار ممارسات منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي، والمحافظة على تركيز مساهمات المشروع على نحو متماثل. سيتطلب المزيد من العمل ، المقرر والموافق عليه في الاجتماع ، المرونة بسبب تأثيرات جائحة كورونا. كانت النتيجة الأولية للاجتماع تحديد دور اللجنة الفرعية في أعقاب التعديلات التي خضعت لها عملية وضع المعايير في الإنتوساي ، حيث تود اللجنة الفرعية التركيز على القضايا الأفقية التي تمتد الى ما هو ابعد من الرقابة الداخلية ، مثل مراجعة كيفية تنفيذ المعايير والإرشادات من قبل الحكومات المختلفة.وتسعى اللجنة الفرعية الى ايجاد مضيف للاجتماع المقبل ، والذي تقرر مبدئيا عقده في ايار - حزيران ٢٠٢١ (اعتمادا على الوضع العالمي).

القيادة اثناء ألازمات: قادة اجهزة الرقابة العليا الشباب يشاركون تجاربهم حول جائحة كورونا

الاختبار الحقيقي للقيادة هو مدى حسن أدائك في الأزمات) - براين تريسي، متحدث تحفيزي.

القيادة هي المحرك الرئيسي للتغيير والنمو والأداء لاجهزة الرقابة العليا. في عام ٢٠١٥ ، أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) برنامج القادة الشباب لاجهزة الرقابة العليا (SYL) لرعاية القادة الشباب وتمكين النمو الفردي والمساهمات في تطوير اجهزة الرقابة العليا. اجتمع القادة الشباب لاجهزة الرقابة العليا للمرة الثانية في عام ٢٠١٨، وظل ٢١ من القادة الشباب الذين يمثلون جميع مناطق الإنتوساي في رحلة مبادرة تنمية الانتوساي للقادة الشباب لاجهزة الرقابة العليا هذه.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جائحة كورونا "الأزمة الصحية العالمية الابرز في عصرنا والتحدي الاكبر الذي لم نواجه مثله منذ الحرب العالمية الثانية". استعتمد اجهزة الرقابة العليا، في ضوء الوضع الجديد – وهو العمل عن بعد وسياسات العمل الأكثر مرونة – اعتمادا كبيرا على القدرة التكيفية للقيادة في إدارة هذه الأزمة.

ولفهم تأثيرات الوباء على القيادة بشكل أفضل، يتبادل القادة الشباب لاجهزة الرقابة العليا لمبادرة تنمية الانتوساي وجهات النظر والخبرات الشخصية حول أساليب القيادة واشراك الفرق بفاعلية والصفات التي تعتبر ضرورية للتعامل مع أزمة الصحة العالمية.

ظهرت موضوعات مشتركة ،بالرغم من جغرافيا بما في ذلك استخدام أساليب قيادية مماثلة أثناء الأزمة - فالتركيز على الشعور بأعضاء الفريق في محاولة لخلق بيئات عمل أكثر أمانًا وثقة ، والاعتراف بالتواصل الواضح والمتكرر والمرونة تظل عناصر اساسية في إظهار الالتزام. يؤمن القادة الشباب لاجهزة الرقابة العليا بأن القيادة الحقيقية تعني السعي إلى أن تكون أفضل في جميع مجالات الحياة ، على المستوى المهني والشخصي، وتهدف إلى تمكين من حولهم

(لقد كان هذا تحديًا عاطفيًا بالنسبة لي، ومع ذلك، فقد علمتني التجربة تقليل الضغط الذي أضعه على نفسي ومواجهة التحديات الناشئة يومياً)

ماليبغو ساناه موغابي، الجهاز الرقابي لجمهورية بوتسوانا

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

لقد أثر الوباء بشكل كبير على العمليات التي يجريها الجهاز الرقابي في بوتسوانا. إذ قامت الإدارة بتأجيل تنفيذ الخطة التشغيلية بسبب تعطيل العمل من شهر نيسان إلى منتصف شهر أيار ٢٠٢٠ ، ولتقليل عدد الأشخاص في المكاتب، نفذت المنظمة المرونة ، مثل العمل عن بعد ، والعمل بنظام المناوبات ، وخفض ساعات العمل. ونظرًا لقيود الاجتماعات الشخصية ، كان المديرون أكثر تقبلاً للاجتماعات الافتراضية. وزاد التعاطف وتم تخفيف بعض المواعيد النهائية حيث تتعلم المنظمة كيفية التعامل مع الوضع الطبيعي الجديد.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

كانت التجربة برمتها مليئة بالتحديات ، ومع عمل العديد من الموظفين في نوبات ، كان من الصعب تنسيق المشروع وجهود فريق التدقيق. وهناك الكثير من القلق بين الموظفين ، مما يحث على التعاطف والتحفيز. حيث كان التخطيط الفعال واداء الواجبات صعبًا بسبب تعطيل العمل المتكرر، لذلك نحن نفعل ما في وسعنا مع الوقت المتاح لدينا. فهناك الكثير من الشكوك المحيطة بالوباء. على هذا النحو ، كان هذا تحديًا عاطفيًا بالنسبة لي ، ومع ذلك ، فقد علمتني التجربة تقليل الضغط الذي أضعه على نفسي ومواجهة التحديات الناشئة يومياً.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

لتكون مديراً جيدًا في هذه الأزمة ، فإن القدرة على التكيف وامتلاك ذهناً منفتحاً هي القاعدة الرئيسية - للاستماع والتعلم من الأشخاص من حولك والاستعداد لتجربة أشياء جديدة. فأن التعاطف يكون ضروري أيضًا – إلى جانب مساعدة الآخرين في التحول للوضع الطبيعي الجديد والتحقق من أعضاء الفريق قدر الإمكان. وتظل النزاهة هي الأهم ، خاصة وأننا نجد أنفسنا نعمل بدرجة أعلى من الاستقلالية خلال الأزمة.

(المدير الجيد (المدير القوي) يبني بيئة عمل إيجابية متفائلة ومحفزة)

سيو سو، الجهاز الرقابي الصيني

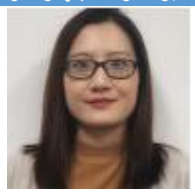

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

ان وسائل الاتصال لها التأثير الأكثر وضوحًا، حيث أصبحت إلكترونية بدرجة اكبر وغير مباشرة .فقبل انتشار الوباء ، كان العمل غالبًا ما يبتدئ من زيارة المكتب .الآن ، يحدث ذلك من خلال رسالة بريد إلكتروني تنتظر ردود أعضاء الفريق ، وقد أدى هذا التأخير إلى تغيير إيقاع العمل حيث يستدعي هذا الوضع الطبيعي الجديد استخدام أسلوب القيادة الذي يدعو "التفكير في المستقبل" - مما يدفع المدراء إلى وضع خطط محددة سلفًا ومدروسة قبل تكليف العمل. نظرًا لأن الزملاء الموجودين في مقاطعات ومدن أخرى (خارج المقر الرئيسي للجهاز الرقابي العالي الصيني في بكين) غير قادرين على العودة فعليًا ، فقد تم تقديم العديد من خطط عمل التدقيق التي تحتوي على إرشادات مفصلة ومنهجيات ومجموعة أدوات مسبقًا.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

بالرغم من كوني مدير يتمتع بالمنطق والهدوء ، إلا أن الأزمة جعلتني أدرك مدى أهمية الرعاية والتفهم والدعم. أن الترابط العاطفي هو القاعدة الأساسية لفريق قوي ، وقد أظهرت لي جائحة كورونا أنه لا بأس كوني مدير في تقديم الدعم العاطفي لأعضاء الفريق. ومن خلال تبادل الخبرات والقصص التي حدثت أثناء الأزمة ، اكتسبت أنا وأعضاء فريقي فهمًا أفضل لبعضنا البعض. ومن الأفضل أيضًا أن تكون مديراً يهتم حقًا بالأشخاص الذين يقفون وراء العمل.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

هناك قول مأثور قديم شائع في الصين ، "اطمح الأفضل واستعد للأسوأ." فالامل يكون ذخرا وقت الأزمات ،

ويعمل المدير الجيد - المدير القوي – على خلق جوًا إيجابيًا في مكان العمل يتسم بالتفاؤل والتحفيز. حيث تعد جائحة كورونا تحديًا عالميًا غير مسبوق وعالي الخطورة. ومن هذا المنطلق ، على المدراء أن يهدفوا إلى تقليل الذعر والشك من خلال تبادل المعرفة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع الحالات عند ظهورها.

إنه وقت عصيب للجميع في العالم الآن. هناك آلام وحزن في قلوب الكثير من الناس. نحن بحاجة إلى أن نكون متحدين وعاطفين وأن نأخذ الوقت الكافي لمساعدة بعضنا البعض - لنصبح عالمًا واحدًا ، وأسرة واحدة.

"إن قبول الظروف الجديدة ، مثل تلك التي نمر بها خلال جائحة COVID-١٩ ، سيساعدنا على فهم المواقف غير المتوقعة بشكل أفضل ، بالإضافة إلى تصرفات وردود فعل أولئك الذين نعمل معهم."

ايريك الفاردو مونز الجهاز الرقابي الكوستاريكي

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

نحن بحاجة إلى فهم أن أساليب القيادة يمكن أن تؤثر على جودة العمل والحياة ويمكن استخدامها كأداة قوية للتعايش مع هذا العصر الجديد الذي يستمر فيه التغيير والتقلب بنحوٍ متسارع ومكثف. أصبح دور القيادة اليوم أهم وأصعب ، حيث لم يتم تحديد الوضع الطبيعي الجديد بعد ، ويجب أن تتكيف أساليب القيادة مع الظروف والاحتياجات الجديدة.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

ترتبط القيادة ومستوى العمل الجماعي وأداء المشروع ارتباطًا وثيقًا - فالأمر كله يتعلق بالعلاقات والمحادثات والتفاعلات مع الناس. إن هذه الفترة من التغيير المستمر تجعل من الصعب توصيل الأفكار بشكل صحيح بسبب غياب التواصل غير اللفظي ، وهو جانب مهم يوفر سياقًا للمهام والأنشطة. على سبيل المثال ، في اجتماع يُعقد فعليًا في المكتب ، يمكنني رؤية إيماءات أعضاء الفريق وردود أفعالهم ، والتي لا تستطيع البيئة الافتراضية توفيرها بالكامل. وهذا يتطلب منا أن نكون أكثر حزماً ووضوحاً في الكلام.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

إن المرونة والقدرة على التكيف والليونة هي أهم صفات القيادة. إذ سيساعدنا قبول الظروف الجديدة ، مثل تلك التي نمر بها خلال جائحة كورونا ، على فهم المواقف غير المتوقعة بشكل أفضل ، بالإضافة إلى تصرفات وردود أفعال أولئك الذين نعمل معهم.

يجب أن يسعى القادة الى تعزيز وتطبيق الذكاء العاطفي والحدس ومهارات الإدارة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك ، فأن عملية تعزيز كفاءات الاتصال قد تساعد المدراء على توضيح الرسائل والتأثير على الآخرين.

(القيادة الفعالة ضرورية في اللحظات الحرجة ، لا سيما في الأزمات الطويلة ، مثل جائحة كورونا. إن مهارات القيادة القوية هي المفتاح ، حيث تؤدي القيادة المتفرقة إلى منظمات متفرقة)

عبد الرحمن، جهاز الرقابة الغامبي

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

لقد ساعدتنا جائحة كورونا على تعديل أساليب الاتصال، والإدراك بأن الاتصال المتكرر يمكن أن يحسن الفهم. كما عززت الأزمة أواصر الفريق وأوضحت مغزى الاهتمام والارتقاء بعمل الفريق.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

إن فريقي يحتاجني الآن أكثر من أي وقت مضى! كلما كنت قويا اصبح فريقي أقوى. إذ أحاول أن أكون مثالاً يحتذى به وامنح الآخرين الدعم

والتشجيع. حيث يوفر التشجيع الطاقة لاتخاذ الإجراءات وتحويل الانتباه عن الآثار السلبية للوباء.
أثناء الأزمة ، أذكر فريقي بإتباع إرشادات الصحة والسلامة بالإضافة إلى العمل المتاح. اذا أن القلق بشأن جائحة كورونا أمر مرهق ، وليس هناك الكثير مما يمكننا فعله حيال ذلك. حيث تعد وحدة الفريق أمرًا حيويًا لتسهيل التركيز على ما يهم حقًا - على المستوى الشخصي والمهني.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

تعد القيادة الفعالة ضرورية في اللحظات الحرجة ، لا سيما في الأزمات الطويلة ، مثل جائحة كورونا. إن مهارات القيادة القوية هي المفتاح ، حيث تؤدي القيادة المتفرقة إلى منظمات متفرقة. من المهم الملاحظة بأن الأزمة مؤقتة.

(أكثر من أي وقت مضى ، يُطلب من المدراء إظهار وخلق المزيد من التعاطف والدعم والتشجيع لتحفيز الموظفين والسماح لنا بالتغلب على الشدائد معا)

كيليشا سالمون، الجهاز الرقابي في جامايكا

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

لقد ساهمت جائحة كورونا بلا شك في حدوث تغييرات. حيث يستفيد الجهاز الرقابي في جامايكا الآن من نموذج العمل المختلط الذي يوفر للموظفين مرونة العمل في المكتب ومن المنزل. ففي بداية تفشي المرض في جامايكا ، اعتمدت الإدارة نهجًا يركز على الأشخاص لإظهار التعاطف مع ضمان استمرار الإنتاجية وسط التحديات الجديدة ، بما في ذلك إعطاء الأولوية لسلامة الموظفين، والتواصل بشكل متكرر ، وتنفيذ تدابير الوقاية لمكافحة انتشار الفيروس.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

خلقت أنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المحدودة تحديات كبيرة في تحقيق الانجازات، ومع ذلك، فقد حثت أيضًا إلى الاتصال والمشاركة بطرق جديدة. ونظرًا لواقع العمل عن بُعد، تعلمت إدارة توقعاتي وزيادة المرونة في المواعيد النهائية لتقليل الإجهاد غير الضروري الذي من شأنه أن يزيد من اضطراب التوازن بين العمل والحياة. من خلال تحديد أولويات جديدة وتفويض المزيد ، تم التركيز على الأنشطة التي خلقت مكاسب قصيرة المدى للفريق - مما يساعد على بناء الثقة وتعزيز الاعتماد على بعضنا البعض.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

تعد جائحة كورونا أزمة غير مسبوقة تنتج قدرًا كبيرًا من عدم اليقين والخوف والقلق. ولقد طُلب من المدراء أكثر من أي وقت مضى إظهار ووضع قدر أكبر من التعاطف والدعم والتشجيع لتحفيز الموظفين والسماح لنا معًا بالنمو خلال الأزمات. أن الإبداع في التحديد والاستفادة من الفرص الناشئة التي تقلل من الخسائر الاقتصادية وتخفيف التحديات الناشئة يكون أمر حتمي. يدعو التباعد الاجتماعي والمرونة في مكان العمل المدراء إلى بناء ثقة أكبر مع جميع أصحاب المصلحة مع ضمان التوازن بين العمل والحياة للموظفين.

(تتطلب الظروف مراجعة الخطط وإيجاد طرق إبداعية للتدريب والعمل والتعاون عن بُعد. كفريق ، وجدنا طرقًا للتغلب على كل مشكلة والتحسين في كل فرصة)

نيكاري او. ستيوارت، الجهاز الرقابي لجامايكا

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

يتطلب هذا الوقت غير المسبوق والاستثنائي التكيف مع أسلوب قيادة يكون أكثر مرونة .فإنه يجبرنا على تحسين وإدارة العلاقات بشكل أفضل مع زملائنا وعملائنا المختلفين. كما يعني أن تكون أكثر تفكيرًا في تحويل الأولويات التشغيلية المهمة مع إدراك التوقعات المتزايدة من جميع أصحاب المصلحة . وبسبب معاناة أعضاء الفريق من القلق وعدم اليقين والخوف أثناء الوباء ، على المدراء أن يكونوا أكثر تعاطفًا وإلهامًا لخلق توازن للتواصل بغية بناء تفاعلات إيجابية تسمح لأعضاء الفريق بالشعور بالتواصل أثناء العمل عن بُعد.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

يكمن التغيير الرئيسي في قيادة الفرق من خلال العمل عن بعد مع تحقيق التوازن في الحياة الأسرية - والقيام بذلك بطريقة هادفة. أثناء السعي لتحقيق التوازن بين العمل والحياة ، يمكن أن تحدث تأخيرات في الاتصال في بعض الأحيان ، لا سيما عند حدوث انقطاع في دعم البنية التحتية وتكون مطالب الأسرة هي السائدة. ومع ذلك ، فإن الإدراك بأن العديد من أعضاء الفريق قلقون بشأن الظروف الفردية يدفع إلى التعاطف والدعم العاطفي من خلال المشاركة المتكررة. تستدعي الظروف الحالية مراجعة الخطط وإيجاد طرق إبداعية للتدريب والعمل والتعاون عن بُعد. كفريق واحد ، وجدنا طرقًا للتغلب على كل مشكلة والتحسين في كل فرصة.

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

سيحتاج المدراء إلى مواصلة بناء الفرق البارزة بغض النظر عن مساحة العمل المادية. لذا سيتطلب ذلك من المدراء تقوية الذكاء العاطفي ، ليصبحوا أكثر تعاطفاً وإلهاماً. إذ يجب أن يتحلوا بالصدق والهدوء والمنطق، والاستجابة لاحتياجات أعضاء الفريق في الوقت الحالي. حيث تتطلب القيادة الفعالة أيضًا المرونة ، وتكييف أساليب القيادة مع احتياجات الفريق أو الموقف. ويتمكن المدراء القادرين على تعزيز التواصل المفتوح خلق روابط أقوى وتحسين العلاقات مع أعضاء الفريق ، مما يؤدي إلى تحقيق نجاح أكبر.

"أتواصل بشكل متكرر ، وأوصل رسائل واضحة ، وأضع الأولويات ، وأتخذ القرارات باقتناع. ونحن كفريق عمل ، نشعر بقدرتنا على أن نكون أصحاب أهداف لتحقيق النجاح .

كاندريسا موليش ، الجهاز الرقابي لكوسوفو

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

نواجه فجأة أزمة عالمية تهدد الفئات الأكثر ضعفاً فضلاً عن أحبائنا ، ولقد أثرت علينا الظروف الجديدة بشكل مباشر مهنيًا وشخصيًا. إذ يجب على المنظمات ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية ، التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد وإيجاد طرق بديلة للعمل. ويعد أمراً بالغ الأهمية للمدراء أن يكون لديهم تركيز قوي على الأشخاص والعلاقات أثناء معالجة العمليات والمهام والنتائج لتحقيق الأهداف وفق جداول زمنية.

لقد ساعدتنا عملية تطوير القيادة التحويلية داخل جهازنا الرقابي على تحقيق التوازن بين رعاية الموظفين والتحفيز للتغلب على الصعوبات والنجاح في مسؤوليات العمل.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

أن الحفاظ على تركيز الفريق ومشاركته ، والذي يمكن أن يؤثر على تحقيق النتائج المخطط لها ، كان أمرًا صعبًا للغاية عند العمل أثناء الوباء.

إذ لا يزال الوضع لا يمكن التنبؤ به ، لذلك أتواصل بشكل متكرر ، وأوصل رسائل واضحة ، وأضع الأولويات ، وأتخذ القرارات باقتناع. ونحن كفريق عمل ، نشعر بقدرتنا على أن نكون أصحاب أهداف لتحقيق النجاح .

ما هي الصفات التي تعتقد أن المدير سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

- التواصل،
- الثقة،
- التعاطف، و
- التعاون.

(تجاوز الأزمة الصحية العالمية الحالية يتطلب منا أن نكون أكثر تفهمًا وتعاطفًا مع احتياجات الآخرين لأننا نهتم الآن بالاحتياجات الشخصية والمهنية في وقت واحد)

محمد ناظم مات صيام ، الجهاز الرقابي لماليزيا

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية؟

خلال الوضع الطبيعي الجديد ، قد يكون نهج القيادة الديمقراطية التشاركية أكثر فائدة في إجراء أعمال التدقيق ، مع الأخذ في الاعتبار أن الموظفين قد يواجهون مجموعة واسعة من المواقف في أداء أعمال التدقيق.

من غير المحتمل أن تكون الطرق التقليدية ، مثل فحص المستندات مادياً ، فعالة خلال جائحة كورونا اذ يتم اداء العمل بشكل أساسي من المنزل.

سيحتاج القادة إلى ممارسة المزيد من المرونة - تنسيق الاجتماعات عبر أطر زمنية مختلفة ، وتأجيل الزيارات ، والانتقال إلى الاتصالات الافتراضية.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

يؤثر الافتقار إلى التواصل المادي والمراقبة على فعالية عمل التدقيق ، لا سيما بسبب الوقت الانتقالي الضروري للفرق للتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد والتكيف مع الإجراءات الروتينية الجديدة. امتزج العمل مع أنشطة الحياة اليومية ، مما أدى إلى الحاجة إلى اساليب عمل وساعات بديلة.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم للقيادة بفعالية وإشراك فرقكم في هذه الأزمة؟

يتطلب تجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية أن نكون أكثر تفهمًا وتعاطفًا مع الآخرين لأننا نجد أنفسنا نهتم بالاحتياجات الشخصية والمهنية في وقت واحد.

تكون القدرة على مواكبة الإحداث الطارئة ضرورية - وامتلاك الإمكانيات للتكيف بسرعة مع الظروف الجديدة ، بما في ذلك زيادة استخدام الاتصالات الافتراضية ، وقبول التقارير وأوراق العمل إلكترونيًا ، وممارسة المرونة في مواعيد العمل.

(ادت الجائحة الى حالة من عدم استقرار يوجب على القادة العمل على الحد من الشك والقلق باعتماد سلوك ايجابي مبني على التواصل و

هدى سعيد الوهيبي، الجهاز الرقابي لسلطنة عمان

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بضمنها أجهزة الرقابة العليا؟

أثرت جائحة كورونا على الجميع –افراداً ومنظمات. إذ فرضت الظروف العالمية الجديدة تغييرات في أساليب القيادة، وجعلتها تسعى للتعامل بشكل أفضل مع التأثيرات على أعضاء الفريق ومتطلبات العمل.

تبنّت المنظمات، بضمنها الأجهزة الرقابية، بشكل كبير الاتصالات الإلكترونية والعمل عن بعد، والذي كان يمثل تحديا لتلك الأجهزة التي تفتقر إلى البنية التحتية والموارد المناسبة.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم لقيادة فرقكم والعمل معها بفاعلية في هذه الأزمة؟

في سلطنة عُمان، بدأت الأزمة في منتصف شباط/ فبراير ٢٠٢٠، وبدأنا العمل من المنازل في منتصف آذار/مارس ٢٠٢٠. إذ تم وضع خطط التدقيق، وتوزيع نطاق العمل على أعضاء الفريق. كما حلت الاجتماعات الافتراضية محل

الاجتماعات المباشرة ، وركزت أعمال وعمليات التدقيق، استناداً إلى المواعيد النهائية المحددة مسبقًا، بشكل أكبر على تحقيق المهام والأهداف.

قدمت جائحة كورونا دروسا مستقاة قيمة فيما يخص القيادة، وإننا نتكيف مع المتطلبات الجديدة على المستوى المهني والشخصي.

ما هي الصفات التي تعتقد أن القائد سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

تتطلب أزمة الصحة العالمية أن يتبنى القادة صفات جديدة، من بينها الاستعداد للتغيير. لقد أدت الجائحة إلى حالة من الشك فيما يتعلق بالمستقبل، وبإمكان القادة تقديم المساعدة لتقليل الشكوك والقلق من خلال إظهار موقف إيجابي والتواصل بوضوح وان يكونوا القدوة التي يحتذى بها في تبني التغيير.

"الجهود المبذولة لمنح الأولوية للإدارة اللامركزية والمشاركة تتطلب تغييراً – الحث على المرونة ومهارات القيادة الافتراضية المتقدمة."

رايموند فيراتشوا، بابوا غينيا الجديدة

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بضمنها أجهزة الرقابة العليا؟

يقيد الوضع الجديد جودة التواصل والالتزام والتخويلات والصلاحيات، والأهم من ذلك، الرؤية والهدف. تدفع الاستجابة العامة للأزمة المنظمات والأجهزة الرقابية نحو العمل الإلكتروني كوسيلة للاستمرار إثناء إدارة المهام المطلوبة. يستغل القادة الفرص للتواصل الإبداعي على الرغم من زيادة التعقيد والارتباك، كما ان الجهود المبذولة لمنح الأولوية للإدارة اللامركزية والمشاركة تتطلب تغييراً - الحث على المرونة ومهارات القيادة الافتراضية المتقدمة.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم لقيادة فرقكم والعمل معها بفاعلية في هذه الأزمة؟

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية في حالة الأزمات تحدياً، حيث يصعب تحقيق التوازن بين أداء المسؤوليات الموكلة إليهم مع الالتزام أيضًا بالتوجيهات القانونية والتعاطف مع أصحاب المصلحة الذين تضرروا من الجائحة. تقييد هذه التغييرات عمل القيادة – أي تحد من مستوى التواصل وانتظامه، مما يخلق مجالًا من عدم الارتياح والتشويش واتخاذ القرارات غير الحاسمة.

ما هي الصفات التي تعتقد أن القائد سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

يقدم الوضع الجديد للقادة فرصا لإعادة تحديد الهدف والمعنى وإعادة بناء الحوكمة الشخصية. عند إدارة الأزمات، يعتبر الإلهام الجيد واتخاذ القرار من منظور أخلاقي، مع إدارة المحنة، أمرا مهماً، لاسيما في بناء علاقات هادفة.

الالتزام والشغف يعيدان تأكيد القناعات، وبإمكان القادة الأقوياء ترسيخ الإبداع والابتكار عند نشر الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف.

نظرًا لأن الوضع الجديد يقيد الاتصال الشخصي، سيحتاج القادة إلى المزيد من المناهج المبتكرة التي تستفيد من التكنولوجيا.و يعتبر التواصل المنتظم والواضح والشامل والملائم أمرا مهما، ويمكن أن يؤدي تمكين الآخرين والتفويض الفاعل إلى تعزيز القيادة، خاصة في حالة الأزمات.

"يعرف القادة العظماء كيفية التكيف مع المواقف المختلفة، ويفهمون كيفية التعامل مع المشكلات من وجهات نظر مختلفة، وهم على استعداد لطلب المشورة من الآخرين".

منيرة السنوسي، الجهاز الرقابي التونسي

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بضمنها أجهزة الرقابة العليا؟

لقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على المنظمات - ماليا وعمليا. كان على المنظمات، بضمنها الأجهزة الرقابية، تنفيذ إجراءات وقائية لحماية الموظفين، والآن أصبح الاعتماد أكبر على رقابة الوثائق. اضطر القادة إلى اتخاذ قرارات حول أساليب العمل الجديدة والمرونة في مكان العمل. كما دفعت الجائحة الأجهزة الرقابية إلى تعزيز النشاطات وإضافة عمليات تدقيق تتعلق بالأزمات. إن هذه القرارات، على الرغم من صعوبتها، تعزز من مكانة الأجهزة الرقابية كمؤسسات مفيدة وفاعلة ونشيطة تقدم الخدمات للمواطنين. و امام أجهزة الرقابية فرصة كبيرة لتنفيذ مبادرات إبداعية تعزز العلاقات مع أصحاب المصلحة.

كيف أثرت التغييرات على قدرتكم لقيادة فرقكم والعمل معها بفاعلية في هذه الأزمة؟

يمكن أن يتسبب تبني ممارسات العمل عن بُعد في إثارة مخاوف في استمرارية عمل الفرق والقيادة المناسبة بحسب الظرف . بإمكان القادة دعم الفرق من خلال ضمان تقديم الأجهزة والبرامج اللازمة لأداء العمل بفاعلية. إن التعاطف مهم أيضا في ضمان مشاركة الفريق وثقته. من الضروري مناقشة البرامج السنوية بالتفصيل وتشجيع المشاركة في الفعاليات لتعزيز المهارات وبناء القدرات.

ما هي الصفات التي تعتقد أن القائد سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

من المهم أن يتواصل القادة بوضوح ودقة وفي الوقت المناسب وأن يستثمروا التعاطف لإلهام الآخرين وتعزيز العمل الجماعي. تبقى مهارات إدارة العلاقات القوية مهمة، مثل معرفة كيفية تحفيز الناس مع الحفاظ على ضبط النفس. ينبغي ان يضمن القادة المكلفين بإدارة الآخرين ضمان بقاء الفريق موحدًا. إن المرونة الفكرية هي المفتاح، لأنها تسمح للقادة بتجنب التوتر والاضطراب والإرهاق، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر عقلانية في بيئة غير مؤكدة. الجميع يرغب في ان تسير الأمور كما هو مخطط لها. يعرف القادة العظماء كيفية التكيف مع المواقف المختلفة، ويفهمون كيفية التعامل مع المشكلات من وجهات نظر مختلفة، وهم على استعداد لطلب المشورة من الآخرين. إن القائد هو المفكر الإبداعي الذي يواجه التحديات ويتشارك مع جميع أصحاب المصلحة.

"إن صنع القرار الجيد هو امر تتزايد اهميته اكثرمن أي وقت مضى،الامر الذي يتطلب من القادة استخدام التفكير النقدي والتشاور مع الخبراء والتخطيط على نطاق واسع قبل اتخاذ أي إجراء ."

امينة اروز – الجهاز الرقابي التركي

كيف أثر الوضع الجديد على أساليب القيادة في المنظمات، بضمنها أجهزة الرقابة العليا؟

على الرغم من أن الوضع الجديد لم يتم تحديده بعد بالنسبة للمجتمعات أو الاقتصاديات أو المنظمات، إلا أن هناك شعور بأننا لن نعود إلى الوضع القديم على المدى القصير، مما يجعل من الضروري إيجاد طرق مبتكرة وفاعلة لضمان استمرارية الأعمال. نظرا لأن الأجهزة الرقابية تلعب دورا مهما في مساءلة الحكومات، يظل عمل التدقيق ومشاركة أصحاب المصلحة أمرا مهماً. إن التخطيط الفاعل - مثل تبني استراتيجيات وخطط وبرامج التدقيق واستخدام أدوات تقنية المعلومات لتسهيل التدقيق عن بعد – سيساعد الأجهزة الرقابية على تحقيق الأهداف خلال جائحة كورونا.**كيف أثرت التغييرات على قدرتكم لقيادة فرقكم والعمل معها بفاعلية في هذه الأزمة؟**

منذ ظهور الجائحة، كان الاتصال التنظيمي يمثل تحديا كبيرا، حيث حلت الاجتماعات عبر الانترنيت محل التفاعل المباشر. نشأت أيضًا صعوبات في قيادة وإشراك أعضاء الفريق، لاسيما في تحديد متطلبات العمل وإيصالها وتعديل المواعيد النهائية. إن هذا يجعل التنظيم والمرونة والالتزام من الخصائص الرئيسية للقادة. وخلال جائحة كورونا، سمح لي تحديد أولويات أهداف الفريق وتمكين أعضاء الفريق بمواصلة العمل على المسار الصحيح. لضمان تواصل الفريق، تواصلت قدر الإمكان باستخدام جميع الأنظمة الأساسية المتاحة وأؤكد على المرونة للمساعدة في ضمان أن تنفيذ جميع المهام في الوقت المناسب وتكون ذات جودة عالية.

ما هي الصفات التي تعتقد أن القائد سيحتاجها لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية؟

يواجه القادة في جميع أنحاء العالم مشكلة الحفاظ على سلامة المواطنين والموظفين مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتشغيلي. يعد التواصل الشفاف مع أصحاب المصلحة أمرا أساسيا في بناء الثقة وادامتها مما يساعد على منع الذعر والارتباك. إن صنع القرار الجيد هو أكثر أهمية من أي وقت مضى، إن صنع القرار الجيد هو امر تتزايد اهميته اكثرمن أي وقت مضى،الامر الذي يتطلب من القادة استخدام التفكير النقدي والتشاور مع الخبراء والتخطيط على نطاق واسع قبل اتخاذ أي إجراء.

مبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والادارية في منظمة الانتوساي حول كوفيد-١٩

www.intosaicovid19.org

الموقع الالكتروني لمبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التابعة للانتوساي عن جائحة فيروس كورونا متاح الآن على الانترنت

أطلقت مبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التابعة لمنظمة (الانتوساي) حول جائحة كورونا مؤخرا موقعا إلكترونيا لمساعدة الإنتوساي وأجهزة الرقابة العليا على الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين والحكومات في هذه البيئة الجديدة المليئة بالتحديات.

استجابة للتأثيرات العالمية للجائحة، أعلن المراقب العام الأمريكي جين إل دودارو، نائب رئيس اللجنة ورئيس مكتب المساءلة الحكومية، بالتعاون مع الدكتور حسام العنقري، رئيس اللجنة ورئيس الجهاز الرقابي السعودي عن مبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية عن جائحة كورونا في ١٣ نيسان ٢٠٢٠.

تساعد المبادرة منظمة الإنتوساي والأجهزة الرقابية في الحفاظ على استمرارية العمليات وتقدم معلومات عملية ذات علاقة بالتدقيق. ستنتج المبادرة أيضًا وثيقة بالدروس المستقاة رفيعة المستوى حول الحد المواقف المماثلة في المستقبل او تقليلها .

يتميز موقع المبادرة، الذي انضم إليه أكثر من ١٧٠٠ زائر منذ إطلاقه، بمعلومات مفيدة حول العمل بفاعلية أثناء الجائحة، بالإضافة إلى موارد حول العمل عن بُعد، واستخدام التكنولوجيا للاجتماعات عبر الانترنت، وطرق التدقيق في الوقت الفعلي، وتدريب الموظفين. بإمكان الزائرين أيضًا الوصول إلى نتائج التدقيق ذات الصلة حول مجموعة واسعة من المواضيع، بضمنها الحد من الجائحة والاستعداد لها والاستجابة، وعمليات التدقيق السابقة المتعلقة بتفشي الأمراض، مثل الإيبولا، وخطط التدقيق ذات الصلة بفايروس كورونا وتقارير من مختلف الأجهزة الرقابية. منذ إطلاقه في منتصف شهر أيار،تزايدت زيارات الموقع وكان اغلب المستخدمين من المدققين من جميع أنحاء العالم.

ستتحول المبادرة التي تقودها اللجنة قريبا إلى جهد طويل الأمد تحت إشراف اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة بقيادة الجهاز الرقابي لروسيا الاتحادية، وسيساعد دور مكتب المساءلة الحكومية كنائب رئيس اللجنة الإشرافية في ضمان التحول السلس.

ان هذا الموقع هو نتاج جهد جماعي لأعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والأجهزة الرقابية الأخرى والمنظمات الشريكة للإنتوساي، كما ترحب المبادرة بالافكار الجديدة للمعلومات التي يمكن ان تكون مفيدة عبر مجتمع الإنتوساي. يمكن تقديم المساهمات إلى intosaicovid١٩@gao.gov.

يرجى زيارة الموقع: www.intosaicovid١٩.org.

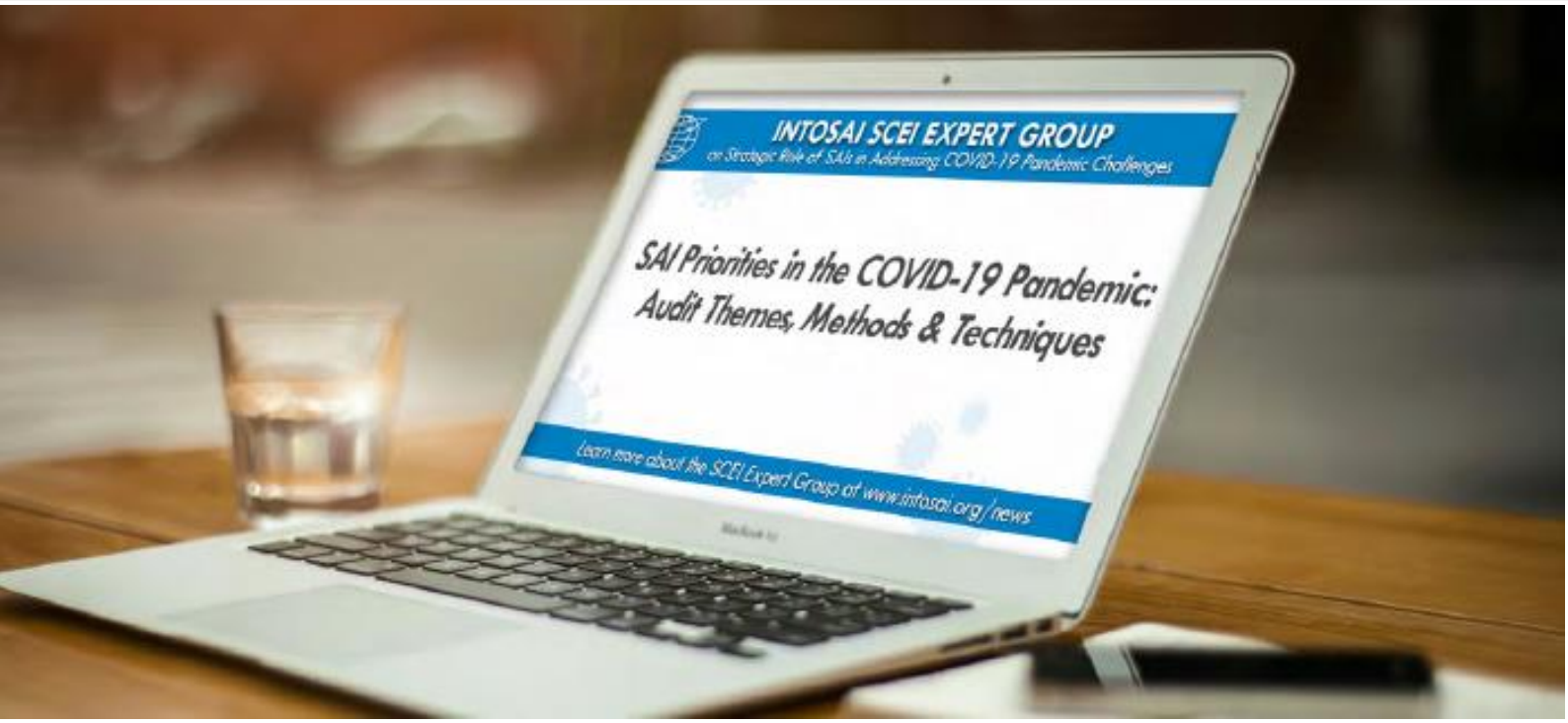

لجنة الانتوساي الإشرافية على القضايا الناشئة تشكل مجموعة الخبراء و تعقد الورشة الإلكترونية الأولى لها

أنشأت اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة التابعة للإنتوساي مجموعة الخبراء والتي تختص بالدور الاستراتيجي للأجهزة الرقابية في مواجهة التحديات التي ولدتها جائحة كورونا كاستجابة طويلة الأمد للأزمة واستمرار مبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التابعة للانتوساي عن جائحة فيروس كورونا.

تتضمن الأهداف الرئيسية لمجموعة الخبراء ارساء التعافي الإستراتيجي للإنتوساي وتعزيز تأثير الأجهزة الرقابية والقيمة المضافة لها وإطلاق تعاون طويل الأمد في تدقيق الرعاية الصحية.

وشدد أليكسي كودرين، رئيس غرفة الحسابات في روسيا الاتحادية ورئيس كل من منظمة الانتوساي واللجنة الإشرافية، في رسالة فيديوية تم استلامها في حزيران ٢٠٢٠، قائلا : ان مجموعة الخبراء هي نقطة محورية لممارسات وتقنيات وطرق الاستجابة لمكافحة كورونا لمجتمع التدقيق بأكمله ... ينبغي شمول الجميع ".

أقر كودرين بأهمية تبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية وتسخير الخبرات من مجتمع المساءلة العالمي لوضع مناهج مرنة لمواجهة التحديات المماثلة في المستقبل. دفع هذا التركيز إلى عقد أول ندوة عبر الإنترنت لمجموعة الخبراء في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠.

تضمن الاجتماع، الذي سلط الضوء على "أولويات الأجهزة الرقابية في جائحة كورونا: مواضيع وأساليب وتقنيات التدقيق" ، أكثر من ٢٠٠ مشارك من مجتمع الإنتوساي - الأمانة العامة ورؤساء الأهداف والأقاليم والأجهزة الرقابية - ومناقشات مميزة حول العديد من المواضيع ذات الصلة في الوقت الفعلي، مثل:

- الاشراف على اجراءات مواجهة الجائحة.
- المشتريات العامة ومخاطر الفساد.
- التحديات التي تمت مواجهتها في ذروة تفشي فيروس كورونا.
- الاطلاع على مشاكل العمل الرقابي .
- التعديلات على نشاطات التدقيق.
- الاطلاع على كيفية مساهمة أدوار الأجهزة الرقابية في تعزيز الحوكمة الرشيدة.

وجاء على لسان د. مارغيت كراكر، الأمينة العامة للإنتوساي ورئيسة محكمة الحسابات النمساوية انه "في هذا الوقت الصعب، ينبغي أن تدعم الإنتوساي الأعضاء دعما فاعلا، ونحن مقتنعين بأن فريق الخبراء سوف يدعم بنجاح الأجهزة الرقابية في مواجهة التحديات التي تسببها جائحة كورونا." -

للاطلاع على تقرير ملخص الندوة عبر الإنترنت لمجموعة الخبراء الضغط على كمة **هنا**

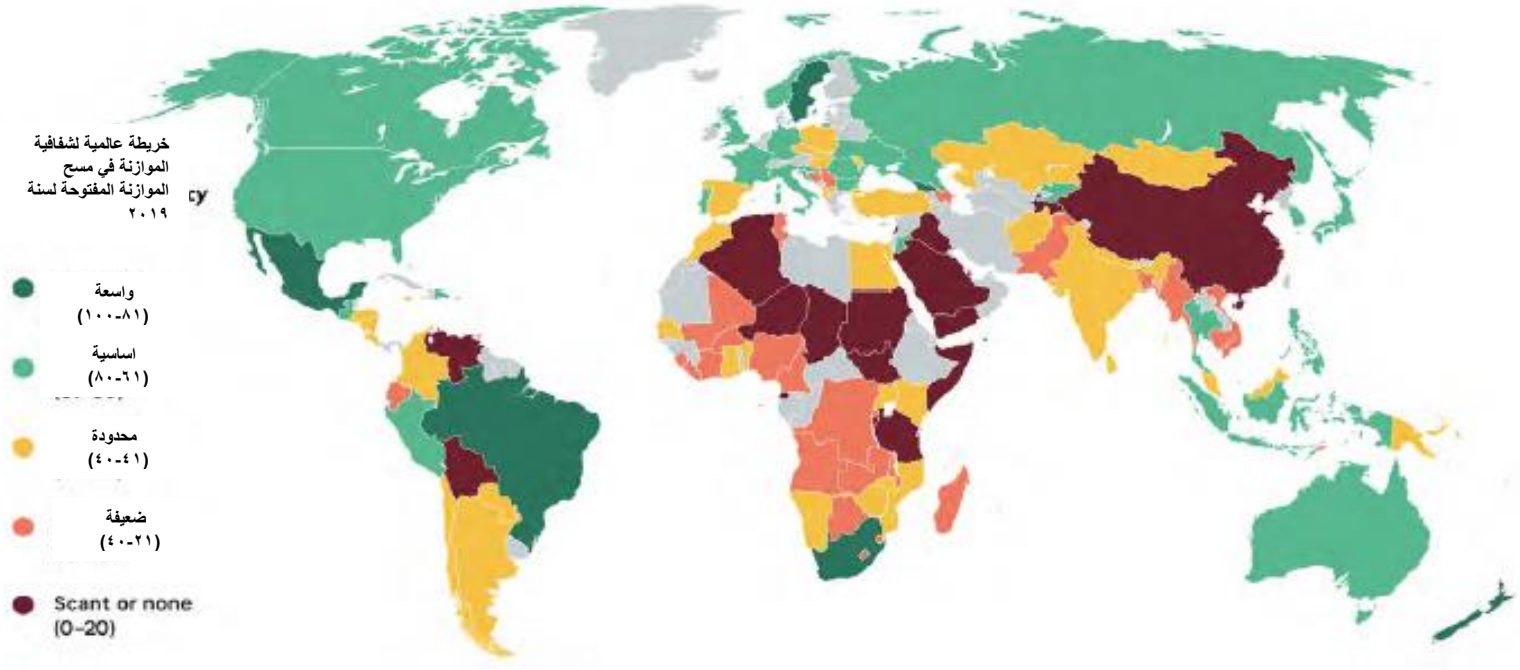

التحديات المحيطة بالشفافية والرقابة في ظل استجابة الحكومات للجائحة

في خضم وجود جائحة عالمية ارغمت بلدان العالم على ارساء تدابير جديدة للانفاق اظهر استطلاع الموازنة المفتوحة (Open Budget Survey) الذي اعدته منظمة الشراكة الدولية حول الموازنة (IBP) السبب وراء شعور المنظمة بالقلق، اذ ان اربع من خمس حكومات من مجموع ١١٧ حكومة شملها المسح قد اثبتت فشلها في الوصول الى الحد الأدنى من عتبة الشفافية والرقابة في وضع الموازنة وفقا للمعايير الدولية.

وبحسب التقرير الجديد للمنظمة فان اخفاق الحكومات في نشر مستندات الموازنة المهمة التي تظهر بوضوح تفاصيل السياسات والقرارات والنتائج المتعلقة بالموازنة هو امر متكرر الحدوث، كما ان ثلث هذه المستندات المهمة لايجري نشرها على العموم في كل دول العالم. ولعل من ابرز الامور التي اشر المسح غيابها هو ان مانسبته ٣٣% من الحكومات لاتقوم بنشر تقريرها الرقابي السنوي على شبكة الإنترنت في الوقت المحدد.

وقد اكدت الابحاث المستمرة للمنظمة ومنظمات اخرى ان اعتماد الية لوضع الموازنة المفتوحة تمتاز بالشفافية والشمولية وقابلية الخضوع للمسائلة سيؤمن لدول العالم مسارا واعدا لتحقيق الازدهار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ورغم ان مسح الموازنة المفتوحة في ٢٠١٩ تم قبيل اجتياح الوباء للعالم الا إنه مع ذلك يقدم صورة دقيقة عن الاجراءات الحكومية المتبعة حاليا في الإفصاح عن الموازنة وفرص مشاركة العموم والاجراءات الفاعلة للرقابة والتفتيش. وقد اشتمل المسح على العناصر والنتائج ادناه:

• **شفافية الموازنة**، وتقيم من حيث مستوى اتاحة مستندات الموازنة المهمة للعموم ومضمونها، فالحكومات كافة ملزمة بحسب المعايير الدولية بنشر هذه المستندات والتاكد على وجه الخصوص من مدى شموليتها وسرعة نشرها على شبكة الإنترنت.

وقد سجل معدل الشفافية الدولية ٤٥ نقطة من اصل ١٠٠ وهو اقل من الحد الادنى المطلوب والبالغ ٦١ نقطة اللازمة لدعم عقد نقاش عام حول الموازنة مؤسس على معرفة واسعة بمعطياتها.

وبلغ متوسط الشفافية في احدى وثلاثون بلدا ٦١ نقطة أو أعلى مما يدل على أنه يمكن للحكومات على اختلاف انظمتها بلوغ هذا المستوى من الشفافية. فعلى سبيل المثال، سجلت كل من غواتيمالا وإندونيسيا وجمهورية قيرغيزستان وأوكرانيا ٦١ نقطة أو اكثر في آخر جولتين من مسح الموازنة المفتوحة.

شكل (١): الفرص المتاحة للمشاركة

مشاركة العموم وتقيم على أساس حجم الفرص الرسمية المتاحة للمنظمات المدنية والافراد للمشاركة في عملية اعداد الموازنة وطرح معطياتهم بشانها حيث وجد ان متوسط المشاركة العالمي كان ضعيفا بواقع ١٤ نقطة من أصل ١٠٠. يهدف مسح الموازنة المفتوحة الى التحري عن وجود سبع اليات مختلفة من اليات مشاركة العموم في ثلاثة اجهزة حكومية الا وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والجهاز الاعلى للرقابة والمحاسبة. مثال على هذه الاليات المداولات العامة وطلبات التخصيص السابقة لاعداد الموازنة واعداد الموازنة التشاركي والمجالس الاستشارية واعمال الرقابة الاجتماعية.

ورغم ان من كل خمسة بلدان توجد اربعة منها تعتمد آلية واحدة في الأقل لمشاركة العموم في مرحلة معينة من وضع الموازنة، الا ان فرص مشاركة العموم في ٢٤ دولة معدومة تماما. وتعتمد ١١ دولة مشاركة بمسح ٢٠١٩ خمس اليات مختلفة أو أكثر لمشاركة العموم. ولكن نيوزيلندا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة هي الدول الثلاث الوحيدة التي تتيح للعموم فرص المشاركة في كل واحدة من آليات المشاركة السبع.

تكون فرص مشاركة العموم في عملية التدقيق أكثر شيوعا خلال مرحلة التحضير لبرنامج التدقيق. وتعتمد أجهزة الرقابة والمحاسبة في ٤٠ دولة آلية معينة لتوظيف اراء العموم في خطة التدقيق ، غير ان عدد الاجهزة التي تقدم معلومات عن كيفية توظيفها لهذه الاراء لا يتعدى ٢١ جهازا. اتسمت مستويات مشاركة العموم مع مراقب الحسابات في هذه الجولة من المسح بتشابهها الكبير مع الجولة السابقة التي تمت في سنة ٢٠١٧ والتي عكست وجود مشاركة قوية للعموم مع مراقب الحسابات في دول أمريكا اللاتينية، لاسيما في صياغة خطة التدقيق (فمن مجموع ١٨ دولة خضعت للتقييم في هذه القارة توجد لدى ١٥ منها آلية لاستطلاع اراء العموم).

وقد اشر مسح الموازنة المفتوحة لسنة ٢٠١٩ غياب المشاركة بين العموم والحكومات خلال مرحلتي تنفيذ الموازنة ومراقبتها تحديدا، مقابل ازديادها عند صياغة واعداد الموازنة او اقرارها (انظر الشكل ١).

• **مستوى الرقابة**، وتقاس بناءا على دور الهيئات التشريعية والأجهزة الرقابية في عملية وضع الموازنة حيث ان تسجيل ٦١ نقطة من مجموع ١٠٠ يعد كافيا. وقد وجد ان من مجموع ١١٧ دولة شملها الاستطلاع توجد رقابة كافية لدى ٣٤ دولة من جانب السلطة التشريعية و ٧١ دولة من جانب الجهاز الأعلى للرقابة وان ٣٠ دولة فقط لديها رقابة من كلتا المؤسستين.

شكل (٢): اجراءات المتابعة المعنية بتقارير الرقابة

اجراءات المتابعة المعنية بالتقارير الرقابية	اجراءات خاصة	حصة الدول التي لديها متابعة على نتائج التدقيق	
		الدول التي لديها تقرير رقابي معلن (٧٨ دولة)	الدول التي ليس لديها تقرير رقابي معلن (٣٩ دولة)
رقابة من جانب السلطة التشريعية	تراجع السلطة التشريعية وتناقش التقرير الرقابي	%٨٢	%٣١
	يصادق ممثلي الجهاز الرقابي مرارا (اكثر من خمس مرات) على نتائج الرقابة امام السلطة التشريعية	%٤٩	%١٣
	تعقد السلطة التشريعية جلسات استماع حول التقارير الرقابية	%٢٢	%٠
استجابة السلطة التنفيذية	تنشر السلطة التنفيذية تقرير حول الاجراءات المتعلقة بمتابعة نتائج التدقيق	%٢٩	%٥
متابعة مستقلة	ينشر الجهاز الرقابي الاعلى او السلطة التشريعية تقريرا حول الاجراءات المتعلقة بمتابعة نتائج التدقيق	%٥٤	%٣

تقارير المتابعة المعنية بتعقب نتائج الرقابة عند عدم نشر التقرير الرقابي ذاته للعلن هي وكما هو متوقع تقارير نادرة، ولكن مسح الموازنة المفتوحة وجد امثلة قليلة على ذلك في ميانمار وانغولا والسلفادور التي تقوم اجهزتها الرقابية باصدار التقرير دون نشره، كما تتولى سلطة اخرى في الحكومة مثل السلطة التنفيذية او التشريعية اصدار تقريرها الخاص استجابة الى نتائج التدقيق.

ولاتوجد غالبا متابعة مهمة من جانب السلطتين التشريعية أو التنفيذية (انظر الشكل ٢). فلمعظم البلدان التي لديها تقرير رقابي معلن لجنة تشريعية تتولى مراجعة التقرير كما ان نصف هذه البلدان لديها ممثل عن الجهاز الرقابي الاعلى يتولى المصادقة المتكررة على نتائج التدقيق امام السلطة التشريعية. من ناحية أخرى، يبلغ عدد المسؤولين الحكوميين الذين ينشرون تقريرا خاصا للرد على نتائج التدقيق اقل من الثلث. كما ان ١٧ دولة فقط ممن لديها تقرير رقابي معلن للعموم تعتمد أيضا جلسات استماع عامة في السلطة التشريعية حول نتائج التدقيق.

ولكن جميع البلدان تقريبا تفتقر إلى وجود إجراء واحد للمتابعة على أقل تقدير في حين ان ستة بلدان فقط هي، أستراليا وكندا وجورجيا ونيوزيلندا والنرويج وبيرو تعتمد كل اجراءات المتابعة التشريعية والتنفيذية الخمسة.

لايمكن لأنظمة الموازنة المفتوحة بمفردها أن تجد حلا لمشكلة الوباء، ولكنها قادرة بدلا من ذلك على تعزيز الاواصر بين الشعب والحكومة وتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة لذا يتعين تنسيق الجهود بين الأطراف المعنية كافة لضمان بلوغ الحكومات الى مستوى جيد من الشفافية والخضوع للمساءلة عن الأموال العامة بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، ناهيك عن ضمان حصول هذه البلدان على أنظمة للرقابة قادرة على التصدي للأزمات المستقبلية. لذلك، أطلقت منظمة الشراكة الدولية حول الموازنة دعوة للعمل بهدف حث الجهات المدنية المؤثرة والشركات والجهات المانحة والحكومات على العمل معا لتسريع وتيرة التقدم في مسالة الموازنات المفتوحة.

وقد انضمت كلا من مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) ومنظمة الشراكة الدولية (IBP) ومنظمات اخرى تتوزع على اكثر من ١٠٠ دولة الى هذه الدعوة، والتعاون جار حاليا على قدم وساق بيننا وبين الأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية، مثل منظمة التنمية والتعاون الألمانية ودائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على تعزيز الخضوع للمسائلة الرقابية وأثرها بتطوير التعاون مابين اجهزة الرقابة والمجتمع المدني ومشاركة المواطنين.

ومن المؤمل ان تطلق مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) ومنظمة الشراكة الدولية (IBP) تقريرا في وقت لاحق من هذه السنة لفحص ودراسة نتائج مسح الموازنة المفتوحة وقيمة التدقيق والرقابة في نظام المساءلة والتنمية واجندة التنمية. واننا نتطلع الى مشاركة اوسع مع مجتمع رقابة العموم لضمان تحقيق إدارة مالية عمومية واعية وشاملة خاضعة للمسائلة تعود بالنفع على الجميع.

الذكاء الاصطناعي يخلق فرصا جديدة لمكافحة الاحتيال

بقلم تاكا أريغا، خبير في البيانات بمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ومدير في مختبر الابتكار في مكتب المساءلة الحكومي ؛ جوهانا ايرز، المدير التنفيذي ، دائرة التحقيق والاستقصاء في مكتب المساءلة الحكومي توني جيليش، مساعد مدير دائرة التحقيق والاستقصاء في مكتب المساءلة الحكومي، نيك ويكس، كبير محللي فريق خدمات التحقيق والاستقصاء في مكتب المساءلة الحكومي؛ سكوت هيروموتو ، كبير محللي البيانات في مكتب مكتب المساءلة الحكومي للبحوث التطبيقية والطرق ومارتن،خبير بيانات، مختبر الابتكار بمكتب المساءلة الحكومي.

لطالما كانت محاربة المحتالين تمثل تحديا مستمرا للجهات الحكومية. وفي الوقت الذي لا توجد فيه أرقام دقيقة، فإن الأنشطة الاحتيالية تستنزف مليارات الدولارات من دافعي الضرائب كل عام من البرامج الحيوية. في عالم اليوم المتصل رقميًا والذي تحركه المعلومات، أصبح النهج التقليدي للعمل المعني بكشف الاحتيال وفقا للمراجعات العكسية من قبل المدققين غير فعال بشكل متزايد. إن إطار عمل "الدفع ثم الملاحقة" يستنزف الموارد ويصعب قياسه ويفشل في استرداد كم كبير من المعاملات الاحتيالية المعروفة والمشتبه بها.

ولحسن الحظ ، أدى انتشار البيانات بالاضافة الى التقدم في القدرات الحسابية إلى دخول العصر الذهبي للذكاء الاصطناعي(AI) ، حيث يمكن للخوارزميات والنماذج الكشف عن أنماط وسلوكيات وعلاقات غير عادية بسرعة وبالحجم والتفاصيل - و لم يكن ذلك ممكنًا في العقد الماضي. وبالتحول من نظام تحديد المواقع العالمي إلى التعرف على الوجه، غيّر الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي كل جانب من جوانب حياتنا. تستفيد منظمات القطاع العام بالمثل من خوارزميات قوية لاكتشاف شبهات الفساد ومعالجتها مستقبليًا قبل تطورها الى مشكلات كبيرة .

الأهم من ذلك ، أن الذكاء الاصطناعي لا يحل محل الأحكام المهنية للمدققين ذوي الخبرة في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية المحتملة. في الوقت الذي يمكن للذكاء الاصطناعي فيه فحص كم كبيرمن البيانات بدقة هائلة ، فانه لا غنى عن الذكاء البشري في تحديد الإجراءات الخاصة بالسياق والمتناسبة والدقيقة المشتقة من مخرجات الخوارزمية. هذه العلاقة المتبادلة تعني أن الذكاء الاصطناعي سيساعد الجهاز الرقابي في عمله وسيغير الكيفية التي ينفذ فيها هذا العمل –وذلك يتطلب مهارات مختلفة لتسخير قدرة الذكاء الاصطناعي لتعزيز الفاعلية والكفاءة.

الجدول ١ : قدرات الذكاء الاصطناعي والعمل المستمر لمكتب المساءلة الحكومي الأمريكي		
قدرات الذكاء الصناعي	الوصف	العمل المستمر لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي
تصنيف المجتمع	تقسيم المعاملات والجهات إلى مجموعات وإبراز القيم المتطرفة	عن طريق تخصيص الخصائص الارتباطية للبيانات باستخدام الرسم البياني لقاعدة البيانات، يقوم مختبر الابتكار بنمذجة المجتمعات ذات الصلة الأفراد والوثائق والقواعد المحاسبية باستخدام الخصائص الملازمة لرسم شبكات بيانية. ثم يتم تحليل مجموعات محددة من الاهتمامات على نطاق واسع لمؤشرات مخاطر محددة ، مثل القيم المتطرفة وغير المتسقة للسلوكيات.
معالجة اللغات الطبيعية	تحليل كميات من المعلومات النصية لاستخلاص مخططات الاحتيال ذات الصلة	يطبق مختبر الابتكار نمذجة الموضوعات من خلال غربلة كميات كبيرة من التعليقات العامة ، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي ، وتطبيقات الإعفاء التنظيمي ، من بين مصادر أخرى ، وتنظيم هذه المعلومات في مخططات الاحتيال ذات الصلة والتصنيف بسرعة أكبر واتساق ودقة
الاستهداف التنبئي	أتمتة عمليات التدقيق الروتيني واليدوي لخفض الاختلافات المعرفية	يطبق مكتب المساءلة الحكومية نماذج تنبؤية على بيانات التجارة لتحديد المستوردين الذين يحتمل أن يتخلفوا عن سداد الرسوم الجمركية على أساس الأنماط التاريخية ومؤشرات المخاطر. ثم يتم تنظيم هذه المعلومات بشكل أكبر حسب الموقع لمساعدة أصحاب المصلحة على استهداف استراتيجية التخفيف من المخاطر
قرار الجهة	التحقق من صحة الهويات وتخفيف المدفوعات غير اللائقة باستخدام المحاور الشخصية ونهج معايرة المخاطر	يعمل مختبر الابتكار مع مختلف أصحاب المصلحة على تقنيات متقدمة لحل الجهات ورسم الخرائط الارتباطية لتطوير القدرة على التحقق من الهوية في الوقت الفعلي تقريبًا ومعايرة المخاطر للمساعدة في معالجة المدفوعات غير الصحيحة.

يسعى مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي (GAO) إلى الاستفادة من قوة الذكاء الاصطناعي لتحسين الرقابة الحكومية ومكافحة الاحتيال، ويقود مختبر الابتكار التابع لمكتب المساءلة الحكومي ، والذي تأسس عام ٢٠١٩ كجزء من وحدة العلوم والتقنيات والتحليلات الجديدة بالوكالة، تجارب الذكاء الاصطناعي عبر حالات استخدام التدقيق (انظر الجدول ١ "قدرات الذكاء الاصطناعي والعمل المستمر لمكتب المساءلة الحكومي ").

ومع إحراز تقدم، يهدف مكتب المساءلة الحكومي إلى مشاركة قصص النجاح والدروس المستفادة مع الأجهزة الرقابية مجتمع المساءلة الأوسع. في الوقت نفسه ، فإن مختبر الابتكار ، وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، في المراحل الأولى من تطوير إطار رقابة الذكاء الاصطناعي للمساعدة في توجيه تطوير حلول الذكاء الاصطناعي مع الالتزام بالممارسات الجيدة الشاملة و معايير المدققين .

يوضح الجدول ١ أيضًا طريقة عمل مختبر الابتكار التابع لمكتب المحاسبة الحكومي على تطوير القدرات التحليلية المتعلقة بالاحتيال ذات الصلة والتي من المحتمل أن تشكل الأساس لحلول الذكاء الاصطناعي المستقبلية. تم تصميم كل حالة استخدام لتحديد الارتباطات والسلوكيات والعلاقات والأنماط والشذوذ الخفي التي قد تشير إلى مخاطر الاحتيال بسرعة .

قبل السعي وراء الحلول التحليلية للذكاء الاصطناعي للرقابة على الاحتيال ومكافحته، يمكن للأجهزة الرقابية أن تستفيد من خلال النظر في الاعتبارات القانونية والمجتمعية والأخلاقية والتشغيلية المهمة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي بشكل خاص. علاوة على ذلك ، يمكن للأجهزة الرقابية أن تكتسب رؤى قيمة من خبرات مؤسسات القطاعين العام والخاص والدروس المستفادة.

اعتبارات مهمة عند استخدام الذكاء الاصطناعي

لا تميز خوارزميات الذكاء الاصطناعي الفرق بين المعاملات الاحتيالية وغيرالاحتيالية. بدلاً من ذلك، تحدد هذه الخوارزميات الحالات الشاذة، مثل المعاملات غير العادية بين الحسابات. لا يزال خبراء في المواضيع الانسانية يحتاجون لتحليل هذه الحالات الشاذة لتحديد ما إذا كان الاحتيال المحتمل موجودًا.

لمواجهة التدقيق، قد تنظر مؤسسات التدقيق التي تأمل في إنشاء حلول الذكاء الاصطناعي لمكافحة الاحتيال في مجموعة من الارشادات، بما في ذلك طريقة عمل حلول الذكاء الاصطناعي التي:

- **التدريب بعناية التحقق من الصلاحية:** ان التدريب الصارم والتحقق من صحة خوارزميات الذكاء الاصطناعي مطلوبة لتقليل أخطاء النموذج. اذ ان حلول الذكاء الاصطناعي التي تولد نتائج إيجابية

زائفة بشكل مفرط ، مثل تصنيف العديد من المعاملات المشروعة على أنها احتيالية ، يمكن أن تطغى على المؤسسة وقدرتها على التحقيق في الاحتيال المحتمل.

- **قابلة للتفسير وقانونية ومنطقية**: تعتبر خوارزميات الذكاء الاصطناعي القابلة للتفسير والمحددة جيدًا والموثقة بدقة بالغة الأهمية. من المهم التأكد من أن التبعيات النموذجية بين المتغيرات هي افتراضات أساسية ومنطقية ويتم التعبير عن مخرجات النموذج والخوارزمية بلغة واضحة.
- **قابلة للتدقيق**: للامتثال لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة عمومًا ، يعد التوثيق الشامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي المطبقة أمرًا بالغ الأهمية. يتضمن ذلك المعايير المتعلقة بالنماذج ومجموعات البيانات المستخدمة بالإضافة إلى الأساس المنطقي لتضمين أي تقنيات احتكارية ، مثل أنظمة الطرف الثالث من البائعين الخارجيين.
- **مُنظمة**: يُعد الإشراف على خوارزمية الذكاء الاصطناعي أمرًا حيويًا لضمان الأداء المتسق عبر بيئات التشغيل المختلفة. من الضروري أن تكون حلول الذكاء الاصطناعي، وخاصة الخوارزميات الجاهزة خالية من الآثار السلبية، مثل التمييز غير المتعمد للمجموعات المحمية مرة أخرى.

خطوات لتنفيذ الذكاء الاصطناعي بنجاح

قامت مؤسسات القطاعين العام والخاص بتحديد عدة خطوات رئيسية لمبادرات تحليل البيانات الناجحة ، بما في ذلك مناهج الذكاء الاصطناعي:

تحديد الأهداف ومواءمة الجهود: تحديد كيف يمكن لأهداف برنامج معينة أن تساعد في تلبية الاحتياجات التنظيمية في المراحل المبكرة من تطوير برنامج التحليلات.

الحصول على الشراء: يعد الدعم التنظيمي لتحليل البيانات وتقدير قدرتها على تعزيز تحقيق الهدف أمرًا ضروريًا. يعد إنشاء قسم مسؤول عن تطوير القدرة التحليلية إحدى الطرق لإضفاء الطابع المؤسساتي على المعرفة.

فهم القدرات الحالية: في البداية، يمكن للمؤسسات جرد الموارد الحالية لفهم القدرات بشكل أفضل وتحديد أولويات مجالات التحسين. تشمل الموارد الرئيسية خبرة الموظفين والأجهزة والبرامج بالإضافة إلى مصادر البيانات والمالكين.

تضمين المستخدمين والخبراء المتخصصين: يمكن أن يساعد ادراج خبراء الموضوع المناسبين في مشاريع التحليلات في إبلاغ تطوير النموذج والحصول على الشراء من مستخدمي النموذج النهائيين.

البدء ببناء القدرات بشكل بسيط وتدريجي: قد تسعى المنظمات أولاً إلى تطوير حلول قابلة للتطبيق إلى الحد الأدنى لتحقيق الأهداف. من خلال تحديد النجاحات السريعة والمبكرة والحصول عليها، يمكن للمؤسسات بناء حالة لتطوير المزيد من القدرات بشكل تدريجي، وإنشاء مؤسسة لتنفيذ حل ذكاء اصطناعي متطور.

التحول إلى التشغيل: بمجرد تطوير منتج عملي إلى الحد الأدنى ، يكون نقله إلى بيئة إنتاج أمرا بالغ الأهمية. من المهم توثيق التحديثات على خوارزمية الذكاء الاصطناعي.

يمكن لمديري الأجهزة الرقابية النظر في العديد من الموارد أثناء استكشاف تطبيق الذكاء الاصطناعي. يحدد إطار عمل مخاطر الاحتيال لمكتب المساءلة الحكومية الممارسات الرائدة لمساعدة مديري البرامج على مكافحة الاحتيال المالي وغير المالي. تتضمن هذه الممارسات الرائدة خطوات لاستخدام أنشطة تحليلات البيانات للمساعدة في كشف الاحتيال، والتي يمكن أن تساعد في إنشاء أساس لتحليلات أكثر تعقيدًا وتطورا مثل الذكاء الاصطناعي.

يتضمن تقرير مكتب المساءلة "محاور المنتدى : تحليلات البيانات لمعالجة الاحتيال والمدفوعات غير السليمة" توصيات من القطاعين العام والخاص حول طريقة إنشاء تحليلات البرامج. وعلى وجه الخصوص، قدم المجتمعون في المنتدى اقتراحات حول إنشاء برنامج تحليلات البيانات وتحسينها. في عام ٢٠١٨، نشر مكتب المساءلة الحكومي "تقييم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي" وحدد مجموعة من الفرص والتحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمجالات المطلوبة لاجراءمزيد من البحث فيها واخذها بالاعتبار من صناع السياسة .

تساعد مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالبيانات الضخمة في تسهيل التشارك المعرفي بين اجهزة الرقابة العليا بشأن المسائل المرتبطة بالبيانات و تحليلات البيانات .

خبراء المواضيع الذين تمت مقابلتهم

سولون انجيل، مؤسس،كبير مسؤولي التاثير، MindBridge Ai
جيم أبجر, خبير أمن, سبلانك
بارت بايسنز، أستاذ البيانات الضخمة والتحليلات ، جامعة كاثولتيك لوفين، بلجيكا
جوستين فيسلر، خبير إستراتيجي في مجال الذكاء الاصطناعي، شركة آي بي إم فيدرال
روبرت هان، نائب الرئيس، إلدر ريسيرش
براين جونز، مالك و مستشار رئيسي، تحليلات الاستراتيجية الأولى
راشيل كيركهام، رئيسة أبحاث تحليلات البيانات، المملكة المتحدة المكتب الوطني لتدقيق الحسابات(UKNAO)
ويليام برات، خبير البيانات، UKNAO

تحليلات، جامعة فريجي، بلجيكا

المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي